الضرورة تتجه إلى إيجاد بيئة تشريعية داعمة ومنظمة لعمل القطاع الخاص
10

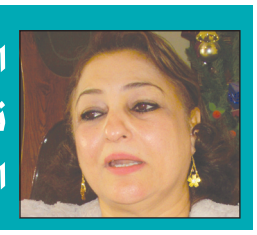

سـر الاسـتهـلاك فـي الصـين
15

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2195) السنة الثامنة - الثلاثاء (19) تموز 2011

ارتفاع الأسعار.. وتحقيق الأمن الغذائي

الاقتصادي | العدد (2195) السنة الثامنة - الثلاثاء
(19) تموز 2011

ارتفاع الأسعار العالمية.. وتحقيق الأمن الغذائي

هل العراق في مأمن؟

لم يسبق ان تصدرت قضية تقلب اسعار المواد الغذائية في السوق الدولية اهتمامات العالم بهذه الجدية مثلما هو جار الآن. فقد التقى، على سبيل المثال، وزراء زراعة مجموعة العشرين (G20) في باريس في 22 – 23 حزيران، ولأول مرة، في اجتماع مخصص لتدارس تأثير تقلبات الاسعار على الزراعة في العالم، واتفقوا على خطة عمل موحدة لتطوير وتنسيق السياسات الزراعية على المستويات الوطنية والدولية للدول الاكثر ثراء في العالم، والنظر في تطبيق التعهدات المعلنة في الاجتماعات السابقة لقادة العالم، ومنها مؤتمر قمة الغذاء في روما 2009،او القمم التي سبقتها، وقمم مجموعة العشرين او مجموعة الثمانية، او اعلان لاكويلا، الذي تعهد به القادة بإنفاق عشرين مليار دولار لتعزيز الأمن الغذائي، وغير ذلك من المنتديات الدولية التي التزمت بها الدول بتحقيق الأمن الغذائي والسعي لتطبيق مبدأ حق الانسان بالحصول على الغذاء.

حسن الجنابي*

فالسوق الغذائي شهدت تقلبات كبرى ادت الى زيادات هائلة في عدد الجياع في العالم بسبب عدم تمكن الفقراء من الحصول على كفايتهم من الغذاء. وقد سجل انهيار السوق المالية في الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ أعلى ارتفاع في مؤشر أسعار الغذاء الذي تعتمده منظمة الأغذية والزراعة الدولية، حيث دُفع الملايين من البشر الى صفوف الجياع فزاد عددهم انذاك على المليار شخص.

وسجل بعد ذلك انخفاض ملحوظ في الاسعار منذ منتصف عام ٢٠٠٨ نتيجة لاستقرار السوق. ولكن مؤشر الاسعار بدأ بالتصاعد مرة اخرى في عام ٢٠١٠، بالتزامن مع فيضانات باكستان وحرائق حقول القمح في روسيا، وبقي في اعلى مستوياته حتى اليوم.

فقد اشار آخر تقرير من منظمة الاغذية والزراعة الدولية (فاو) الى ان مؤشر اسعار الغذاء لشهر حزيران ٢٠١١، وبالرغم من انه ليس الأعلى لهذا العام، الا انه سجل ارتفاعا بنسبة (٣٩٪) مقارنة بشهر حزيران لعام ٢٠١٠. ولا توجد اليوم معطيات بأن اسعار المواد الغذائية في السوق العالمي ستعود الى مستويات ما قبل ٢٠٠٨.

أما الاحصائية الرسمية المعتمدة في منظمة الفاو لعدد الجياع في العالم فما زالت تشير الى أن (٩٢٥) مليون شخص يصنفون كذلك، اي أن شخصا واحدا من كل ستة اشخاص في العالم تقريبا يعتبر جائعا. وهذه الاحصائية بعيدة كليا عما التزم به قادة الدول في الهدف الاول من أهداف الالفية الثالثة، والقاضي بتخفيض عدد الجياع في العالم الى حوالى (٤٠٠) مليون بحلول عام ٢٠١٥، أي نصف عددهم المسجل في عام في عام ١٩٩٠ والبالغ انذاك (٨٠٠) مليون جائع.

هل العراق في مأمن من تقلبات الاسعار؟

العراق بلد غير معزول عما يجري في العالم، وبالتالي فهو يتأثر سلبا وايجابا بما يحصل في السوق الدولي، ولكن درجة تأثر سوق الغذاء في العراق بتقلبات الاسعار العالمية تبدو لي غير واضحة تماما بل واشكالية، وبحاجة الى دراسات تفصيلية للاسباب التالية:

١. قدم او محدودية الاحصاءات والمسوحات الرصينة التي اجريت في العراق، وعدم دقة الاحصائيات التي تتداولها الصحف والمواقع نقلا عن اشخاص غير مخولين بالتصريح في الوزارات والمحافظات المختلفة. فالتعداد العام للسكان لا يزال في طور الاعداد، منذ فترة طويلة نسبيا، اما الدراسة الشاملة للامن الغذائي والهشاشة التي اجراها برنامج الأغذية العالمي (دبليو أف بي)، بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط والتعاون الدولي العراقية، بعنوان "التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق"، والتي نشرت عام ٢٠٠٨، فقد اعتمدت احصاءات ومعطيات سجلت في عام ٢٠٠٦. وكذلك تقرير الجهاز المركزي للاحصاء المعنون "خط الفقر وملامح الفقر في العراق" فقد نشر في آذار عام ٢٠٠٩ ويبدو انه استند على نفس المعطيات التي اتيحت لدراسة "التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق"، وقد ذكر ان تحديثا مهما للمعطيات قد انجز مؤخرا في العراق، بالتعاون بين الجهاز المركزي للاحصاء وبرنامج الأغذية العالمي ووكالات اخرى، ولكن المعلومات مازالت خاضعة للتحليل ولم تنشر بعد.

٢. الانتقال السريع، بل المنفلت في الكثير من اوجهه، من اقتصاد مفرط في مركزيته قبل عام ٢٠٠٣، الى اقتصاد سوق عشوائي تعتريه فوضى عارمة، وتضخم مهول، واستيراد منفلت للبضائع، وتداول كبير للعملة، وضخ سيولة كبيرة، وارتفاع غير مسبوق في مستويات رواتب الموظفين، وغير ذلك. وقد رافق ذلك زيادة كبيرة ومستمرة في اسعار الغذاء في السوق العراقي، ولم تكن هذه الزيادة مرتبطة عضويا بتقلبات اسعار الغذاء في السوق العالمي، بقدر ما تعود الى عوامل داخلية، نابعة من حركية اقتصاد السوق ودرجة الطلب على البضاعة، وارتفاع مستوى المعيشة لدى فئات اجتماعية جديدة، واضطراب الانتاج الزراعي في العراق، وتراجع قدرته التنافسية مع البضاعة المستوردة وغير ذلك الكثير مما يتطلب دراسة تفصيلية ومستقلة.

٣. ارتباط تقلبات اسعار سوق الغذاء على الأغلب باسعار الطاقة، وقد تمثل الزيادة في اسعار الغذاء ايرادات مالية اضافية للدول النفطية نتيجة لزيادة اسعار النفط في السوق العالمي، وبما ان العراق بلد نفطي فإن تأثير زيادة اسعار الغذاء قد يقابله زيادة في الايرادات النفطية، مما يمنح بعض المرونة في دعم سوق الغذاء، خاصة في المواد الاساسية التي تغطيها البطاقة التموينية، التي لم تشهد اية زيادة في الاسعار الرمزية التي يدفعها المواطنون لقاء حصولهم على مفرداتها، هذا اذا ما غضضنا النظر عن شكاوى المواطنين حول نوعية البضائع المدرجة في البطاقة، وهي شكاوى مزمنة.

٤. استمرار الدعم الحكومي لاسعار الغذاء عن طريق البطاقة التموينية كنظام للمساعدة الغذائية، وهو دعم مستمر منذ عشرين عاما، ويشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، حيث بلغت تخصيصاته لهذا العام (٧) مليار دولار، أي اكثر من (٨٪) من ميزانية ٢٠١١، مما يسهم في كبح الاستجابة الطبيعية لسوق الغذاء الداخلي على تقلبات الاسعار العالمية، بالرغم من ان المبلغ المخصص لاستيراد مفردات البطاقة يتأثر قطعا وبشكل مباشر بأسعار السوق السائدة، اذ ان شراء نفس الكمية من المواد الغذائية يتطلب اموالا اضافية، اما السلع والبضائع غير المغطاة بالبطاقة التموينية، فيكون تأثير ارتفاع اسعار السوق العالمي عليها مباشرا وفوريا (وقد اشرت الى موضوع البطاقة التموينية في مقال سابق في جريدة المدى بتاريخ ٢٠ نيسان ٢٠١١).

٥. الدعم الحكومي للانشطة الزراعية في العراق بما فيها سياسات الاقراض المتبعة ضمن "المبادرة الزراعية" ودعم المدخلات الاخرى، بالاضافة الى شراء المنتجات الزراعية بأسعار تحدد في حينها، وتأخذ بالحسبان اعتبارات سياسية واجتماعية اخرى، هادفة الى دعم الفلاحين والمزارعين، والتخفيف من تأثير حركية اقتصاد السوق الغذائي في العراق، حيث تنعدم قدرة المنتوج العراقي على المنافسة، سواء من ناحية النوعية او بسبب ارتفاع كلفة الانتاج، المرتبطة بتخلف البنى التحتية للاقتصاد الزراعي، وبضمنها نقص الطاقة الكهربائية، وتعثر التنمية الريفية عموما.

٦. تبقى المعلومات التي يتيحها الجهاز المركزي للاحصاء، هي المصدر الموثوق الوحيد، ولكنها شحيحة لأسباب مختلفة، ويفيد اعلانه الأخير لمؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق، الى ان اسعار المواد الغذائية في تصاعد، ويمكن – مثلا – ملاحظة الاشارة الى اسعار الفواكه في العراق حيث شهدت ارتفاعا بنسبة (٦,٢٪) في شهر ايار ٢٠١١ مقارنة بشهر أيار من العام الماضي، الا ان هذه البيانات لا تعطي صورة متكاملة لسوق الغذاء واسعاره على مدى زمني طويل.

ان اسعار المواد الغذائية في السوق قضية شائكة، حيث يزيد حجم الاموال المستثمرة في سوق الغذاء العالمي على ترليون (الف مليار) دولار. أما حجم الدعم الذي تقدمه حكومات الدول المتقدمة لقطاع الزراعي فيبلغ حسب منظمة الفاو اكثر من (٣٥٠) مليار دولار، وليس من السهل تغيير الوقائع المتشابكة على الارض مهما كانت النوايا طيبة للموقعين على الاعلانات العالمية المتكررة.

من الجدير ذكره هنا هو ان الانتاج العالمي من الغذاء يكفي حاليا للقضاء على الجوع المتفشي في العالم، ولكن سوء التوزيع واختلال الموازين وعدم شفافية السوق، والحواجز التجارية، والدعم الحكومي في الدول الغنية للقطاع الزراعي، والمضاربات التجارية، وحوكمة السوق العالمي للغذاء (governance)، يجعل الدول النامية والفقيرة ضحية اوضاع وشروط لا قدرة لها على مقاومتها.

وفي العراق، كما في كافة الدول النامية، تنفق الأسرة العراقية جل دخلها على شراء الغذاء، وما تبقى من الدخل ينفق على الاحتياجات الاخرى، كالتعليم والصحة والسكن والملبس. لذلك فإن اية زيادة في الانفاق على الأغذية، نتيجة ارتفاع اسعار المواد الغذائية، يؤدي بالضرورة الى تغيير نمط الانفاق وشراء السلع، وينعكس بالتالي على شكل فقدان الأسر الفقيرة لأية خدمات صحية او تعليمية او في مستوى السكن او الملبس، او على حساب نوعية الغذاء نفسه، اذ تلجأ الأسر الفقيرة الى التخلي عن البروتينات واللحوم والفواكه والخضر الغنية بالفيتامينات، والاكتفاء بالمواد الارخص والأقل تغذوية، مما يعرضهم للامراض والهشاشة والتشوه ونقص الوزن والفشل في الدراسة والتسرب من المدارس وغير ذلك، مما يثقل كاهل الاسرة الضعيفة اصلا.

من هنا تنبع اهمية شبكات الحماية الاجتماعية ودعم الدولة للفئات الفقيرة، واعتقد ان مشروع التغذية المدرسية هو من اهم المشاريع التي يجب ان تفعّل في العراق بأقصى سرعة لحماية اطفال المدارس وتوفير شروط نجاحهم. فالتعليم من أهم مقومات التنمية، والمواطن المتعلم هو اكثر قدرة على العمل والتخلص من براثن الفقر، اضافة الى انه يخفف عن عوائل الاطفال ضغط الزيادة المستمرة في الاسعار في ظل دخل ثابت او غير مضمون أوبطالة.

ان مراقبة اسعار المواد الغذائية، وتخفيف تأثير الارتفاع الحاد لها على المجتمع، ضرورة قصوى وخطوة اولى لتطوير استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي في العراق.

واعتقد ان المراجعة الجريئة والشاملة لبرنامج البطاقة التموينية المطبّق في العراق، للنظر في كيفية استخدام الاموال المخصصة في ميزانية الدولة لشراء مواد الحصة التموينية من الخارج، لتحفيز الانتاج الزراعي في العراق هي من الاجراءات الضرورية الاولى بهذا الاتجاه.

فالانتقال من الصرف السهل للموارد المالية في شراء مواد البطاقة التموينية في الاسواق العالمية، الى الاستثمار الصعب في القطاع الزراعي العراقي لا تحدث بقرار فوقي دون تطوير برنامج وطني شامل للاستثمار الزراعي، واطار زمني واضح لتحقيقه، مع ضمان ايصال المساعدات الغذائية للفئات الفقيرة من المجتمع، اثناء المرحلة الانتقالية.

*سفير العراق لدى منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو)

الاقتصادي | العدد (2195) السنة الثامنة - الثلاثاء (19) تموز 2011

البلديات وآلية إحالة المشاريع الخدمية

محمد صادق جراد

أكثر ما تعانيه المشاريع الخدمية في العراق هو عدم الالتزام بمواعيد الانجاز من قبل الشركات المعنية إضافة إلى تدني مستوى المواصفات المطلوبة وعدم توافقها مع ما تم الاتفاق عليه مع الجهة الرسمية وحسب ما جاء في العقد الذي تم بموجبه إحالة المشروع، إضافة الى وجود الكثير من المعوقات الأخرى لتكثر ظاهرة المشاريع نصف المنجزة والمتوقفة لأسباب مختلفة.

وتجد الجهات الحكومية صعوبة في السيطرة على المعوقات والمشاكل التي تؤدي إلى هذا التأخير وسوء مستوى المواصفات لضعف الرقابة وغياب القوانين الصارمة التي تحاسب هؤلاء في ظل التغاضي من بعض الجهات المسؤولة ربما لوجود مصالح متبادلة مع الشركات المنفذة للمشاريع او لوجود الفساد الإداري والمالي في أروقة البلديات والذي اعترفت به الوزارة وعن تدني مستواه اليوم الى مستويات منخفضة عما كان في بداية التجربة العراقية.

وتمتلك وزارة البلديات ما يقارب ٣٦٠ بلدية تتوزع على محافظات العراق ويرصد لها في كل عام المبالغ الضخمة من اجل الشروع في إقامة المشاريع الخدمية الأساسية التي يحتاجها المواطن العراقي في مهمة ليست بالهينة وذلك بسبب غياب هذه المشاريع عبر العقود الماضية والحاجة الكبيرة لها سيما في بعض المحافظات التي شهدت غياب الرعاية والاهتمام بصورة متعمدة.

واليوم تنطلق المشاريع الخدمية لتعويض المحافظات ومواطنيها عن المعانات التي رافقتهم لفترة طويلة، وبالتأكيد فان الأمر سيكون بحاجة الى وضع الخطط الإستراتيجية طويلة المدى والخاضعة للدراسات التي يضعها المختصون والخبراء والتي تعتمد الأسس العلمية الدقيقة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمشاريع الكبيرة حيث تكون أكثر حاجة للخبرات الأجنبية في التخطيط والدراسة وربما التنفيذ ايضا.

ما حصل في العراق ومنذ انطلاق حملة الإعمار أن معظم المشاريع التي حصلت على الأولوية في التنفيذ قد أحيلت الى شركات محلية لعدم تكامل المشروع الاستثماري وعدم نضوج التشريعات التي تسمح للمستثمر الأجنبي بالدخول في منافسة المستثمر المحلي ليحصل الأخير على حصة كبيرة من المشاريع بالرغم من حداثة التجربة لدى البعض وقلة الخبرات قياسا بالمشاريع الكبيرة التي أحيلت لها حيث تحتاج الى الخبرات العالمية والدراسات العلمية.

وهذا ما يميز المستثمر الأجنبي الذي اكتسب الخبرات من خلال التجارب العملية وتنفيذه مشاريع عديدة عبر تاريخ طويل ومعروف فضلا عن اعتماده على الشركات المعروفة في وضع المخططات الرئيسة للمشاريع الإستراتيجية.

وبالرغم من تشجيعنا للشركات المحلية الا ان المعوقات الكثيرة التي تواجهها منذ بداية التجربة الديمقراطية في العراق تجعلها تواجه الكثير من المعوقات واهمها عدم التواصل مع التطورات العلمية الحاصلة في العالم وغيابها عن مواكبة الثورة العلمية والعمرانية وذلك بسبب العزلة التي كان يعيشها العراق في زمن النظام السابق إضافة الى الحصار والعقوبات الدولية التي حرمت العراق من هذا التواصل في جميع مجالات الحياة.

ومن المشاكل الأخرى التي يعانيها المشروع العمراني في العراق هو الفساد الإداري والمالي الذي،ورثته المؤسسات العراقية عبر السنوات الماضية والذي وجد أرضية مناسبة بعد سقوط النظام للتنامي والانتشار أكثر وأكثر ليساهم في تعطيل عجلة الإعمار.

الرسالة التي نريد إيصالها للجهات المسؤولة مفادها بأن العراق اليوم بعد ان خرج من الحروب المدمرة والمقاطعة الدولية أصبح يعاني من تدمير بنيته التحتية بصورة كبيرة،وان التجارب العالمية أثبتت ان الدول التي مرت بنفس التجربة قد استعانت بدول متقدمة علميا في إعمار هذه البنية المدمرة. ونحن اليوم بحاجة لشركات ذات كفاءة عالية ومعروفة بخبرتها ونزاهتها لتنفيذ المشاريع التي تسهم في بناء العراق وان تكون آلية إحالة ومنح المشاريع آلية تعتمد الكفاءة والنزاهة والخبرة وليس شيئا آخر وفي نفس الوقت اختيار القطاعات المهمة في الإنفاق الحكومي على المشاريع وحسب الأولوية والتسلسل الصحيح فلا نقوم بتنفيذ مشاريع اكساء الأرصفة ثم نأتي بعد حين لنحفرها لنمد المجاري او التأسيس لشبكات الهاتف!!، إضافة إلى ضرورة العمل الرقابي لمتابعة تنفيذ المشاريع وحسب المواصفات المطلوبة من اجل تقديم أفضل الخدمات للمواطن.

وأخيرا ضرورة محاربة الفساد الإداري والمالي الذي يرافق عملية الاعمار من خلال دعم الهيئات واللجان الرقابية بالمزيد من الصلاحيات والتشريعات التي تساهم في حماية المال العام.

التعداد السكاني والتأثير في الواقع الخدمي

ميعاد الطائي

يعيش العراق اليوم مرحلة البناء والاعمار في محاولة من الحكومة في توفير الخدمات للشعب العراقي في معظم القطاعات التي تعاني من النقص الكبير. ومن المفترض أن تكون هذه الحملة العمرانية وفق خطط ستراتيجية مبنية على إحصائيات وبيانات دقيقة تمكن الحكومة من تشخيص النقص لتقدم الخدمات حسب ما يتوفر لها في هذه البيانات من نسب الكثافة السكانية وتوزيع السكان الجغرافي ومعرفة النقص في المنشات الخدمية كالمستشفيات او المدارس وباقي الدوائر الأخرى في كل منطقة لمعرفة الحاجة الضرورية والحقيقية.

وكل هذه المعلومات يوفرها التعداد العام للسكان الذي تعتمد عليه الدول في جميع أنحاء العالم وتحرص على انجازه من اجل ان تتمكن من وضع الخطط والدراسات حسب الإحصائيات الدقيقة التي يوفرها هذا التعداد.

لذلك يمكننا القول بان التعداد السكاني في بلد مثل العراق- ينهض من جديد- ينطوي على جانب كبير من الأهمية في ضوء التحديات التي تواجهها الحكومة العراقية اليوم وهي تقود اكبر حملة إعمار في المنطقة بدون إحصائيات دقيقة وحديثة ودون معرفة دقيقة لعدد السكان في كل محافظة او مدينة لكي تستطيع الحكومة ان تخصص لهم مركزا صحيا او مدرسة تتناسب مع أعدادهم.

الحكومة اليوم لا تعرف الرقم الدقيق للعاطلين عن العمل ولا أعداد الذين لا يملكون دورا سكنية لتوفر لهم العدد الكافي من المجمعات السكنية ويتم توزيع المشاريع حسب النسب السكانية.

وأمثال كثيرة تنطبق هنا كأعداد الأيتام والأرامل ووصول الخدمات من عدمها للمناطق النائية كالكهرباء والماء وتعبيد الشوارع ودراسة كثافة السكان وقراءة تزايدهم العددي وعلاقته بالموارد الطبيعية وتوزيعهم على المناطق الحضرية والريفية ومعرفة الفئات العمرية وتوزيع المهن ومستوى العمالة والتعليم وحجم البطالة، كما يتضمن مؤشرات أخرى مثل معدل المواليد والوفيات ودرجة الخصوبة، إضافة لدراسة ظاهرة الهجرة بأنواعها وما يترتب على ذلك من ظروف بيئية واجتماعية مختلفة وأشياء أخرى يمكننا إن نكتشفها ونحن نطالع الاستمارة الخاصة بالتعداد السكاني والتي تشمل أمورا كثيرة معظمها يتعلق بالجانب الاقتصادي يمكن للدولة الاستفادة منه كثيرا في وضع الخطط والتخصيصات المالية.

وحسب توصيات الأمم المتحدة تم تعريف التعداد السكاني بأنه (العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقييم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في قطر معين، أو في جزء محدد المعالم من هذا القطر عند لحظة زمنية محددة والهدف من إجرائه هو معرفة حالة السكان في دولة ما أو في جزء محدد من تلك الدولة عند لحظة زمنية معينة، وهذه الممارسة بمفهومها الواسع تعني عدد السكان، ومعدلات نموهم، وتوزيعهم الجغرافي، وتركيبهم الديموغرافي، وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية).

ويرى الخبراء أن مدة عشر سنوات هي الفترة المناسبة لتكون فاصلة بين تعداد وآخر من اجل إحصاء المتغيرات والنمو السكاني الحاصل في هذه الفترة علما بان العراق من أكثر الدول في المنطقة نموا سكانيا ولقد اجري آخر تعداد للسكان في العراق عام ١٩٩٧ وكان من المفروض ان يتم التعداد اللاحق له في ٢٠٠٧ الا ان الظروف الأمنية ساهمت في تأجيله الى ٢٠٠٩ ومن ثم تم تأجيله متأثرا بالتجاذبات السياسية حيث لم يحصل على التوافق السياسي لإجراء هذه الممارسة المهمة والضرورية لدعم الخطط الإستراتيجية بالبيانات التي تحتاجها كما أسلفنا.

والتعداد العام للسكان بما ينتجه من بيانات مهمة يمثل متطلباً أساسياً لوضع خطط وبرامج التنمية، والتي تعتمد على جمع وتصنيف وتقييم وتحليل ونشر أو توزيع البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان خلال فترة زمنية معينة.

ومن هنا تتبين لنا أهمية هذه الممارسة المعطلة منذ أكثر من ٤ سنوات والتي أصبح العراق اليوم بأمس الحاجة لها من اجل النهوض بالواقع الخدمي والعمراني على أسس علمية مدروسة ودقيقة تساعد الجهات المختصة كالبلديات والوزارات الخدمية في معرفة مكامن الخلل ومعالجة المشاكل الاقتصادية بالإضافة الى رصد معدل النمو السكاني وما يشكله من أعباء على الاستهلاك للموارد الطبيعية.

ويجب ان يتحمل الجميع مسؤولية إجراء هذا المشروع والممارسة التي تبين لنا من خلال ما تقدم من الحقائق انها استحقاق وطني قبل ان تكون عملية إنتاج إحصائيات وبيانات تساعد الحكومة العراقية على تقديم الخدمات للمواطن في جميع أنحاء العراق وبمختلف مناطقه.

قروض الإسكان والفوائد الكبيرة

إيمان محسن جاسم

أحد الحلول التي طرحتها الحكومة العراقية للتغلب على مشكلة السكن تكمن في منح موظفي الدولة العراقية قرضاً يعادل ١٠٠ راتب لغرض السكن،ورغم إن هذا الإجراء يحمل دلالات ومعاني كثيرة جداً ويحدث نقلة كبيرة في حياة موظفي الدولة العراقية،إلا انه في نفس الوقت يمثل تناقضاً كبيراً مع الدستور العراقي الذي التزم في أكثر من مادة من مواده على إن السكن إحدى ضروريات الحياة للمواطن العراق وحق من حقوقه، فكيف إذا كان هذا المواطن موظف خدمة عامة في الدولة العراقية،ونحن هنا نتحدث عن نسبة الفائدة والتي حددتها التعليمات الصادرة عن وزارة المالية العراقية بنسبة ٨٪ قابلة للزيادة والنقصان وبشكل سنوي وليست نسبة تدفع على أصل المبلغ مرة واحدة،وبالتالي فإن هذا يتعارض أيضا مع الشريعة الإسلامية التي حرمت الربا والعراق بلد إسلامي لا يمكنه أن يتجاهل هذا الوضع خاصة وإن هذه المبالغ تُدفع من الميزانية العامة للدولة أي من واردات البلد.

وقد يقول البعض بأن هذه الإرباح تستخدم في تطوير الخدمات والبنى التحتية الأخرى وتشكل أحد موارد الدولة وقد يكون هذا مقنعاً لو أخذت لمرة واحدة ولكن علينا أن نتصور بأن حجم الفوائد على مبلغ القرض سيكون كبيرا جداً وقد يعادل نصف المبلغ وحسب عدد سنوات الدفع، وفي كل الأحوال فإن الفوائد بحد ذاتها سترهق كاهل الموظف أكثر مما تسعده أو تخفف عنه حيث سيقضي سنوات عديدة من عمره الوظيفي وحتى تقاعده يسدد مبلغا كبيراً مما يحد من تنفيذه لمتطلبات الحياة الأخرى.

ومن الضروري هنا أن نشير إلى أن حاجة الموظف لمبلغ القرض من أجل تشييد وحدة سكنية قد تجبره على التعاطي مع هذا النوع من القروض ولكن في نفس الوقت يجب على الحكومة عدم استغلال تلك الحاجة في عملية تشبه إلى حد كبير الابتزاز خاصة وان المال المستخدم في منح هذه القروض كما قلنا هو مال عام للمواطن سواء أكان موظفاً أم قطاعا خاصا، حق طبيعي فيه أو على أقل تقدير أن تسعى الحكومة لمنح هذه القروض بدون فوائد لأسباب عديدة أولها، إن الغاية منها هي تشييد وحدة سكنية لعائلة عراقية، والجانب الثاني يتمثل بأن الحكومة ستقضي على ظاهرتين معاً، الظاهرة الأولى أزمة السكن، والثانية البطالة من خلال تنشيط دورة العمل سواء لعمال البناء أو النجارة، الحدادة، وغيرها من المهن التي تتحرك جميعها بتحرك قطاع البناء والإسكان.

وعلينا هنا أن نؤشر أن ما تقوم به وزارة المالية العراقية يعد سابقة في تاريخ الإسكان وقروضه في العراق منذ عقود طويلة خاصة وإن كل أبناء الشعب العراقي يدركون جيداً بأن كافة الحكومات التي تعاقبت على العراق لم تأخذ فوائد كهذه على قروض الإسكان بما فيها النظام السابق رغم كل مساوئه وأخطائه إلا أنه لم يضع فوائد كهذه على قروض الإسكان.

لهذا نجد بأن الكثير من موظفي الدولة في حالة تردد من المضي قدماً في بناء وحدة سكنية لأسباب عديدة أهمها الفوائد الكبيرة،والسبب الثاني إنها تدخل ضمن الربا الذي منعه الإسلام، والأهم من كل هذا وذلك هو تخلي الدولة عن واجباتها الرئيسة في توفير السكن الملائم للمواطن العراقي في هذه الظروف.

وقد يقول البعض بأن هذه الشروط ربما وضعت من قبل مسؤولين في صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي من أجل إنعاش الاقتصاد العراقي بشكل أو بآخر، وقد يكون هذا صحيحا ولكن هنا نسأل عن دور الحكومة العراقية في التخفيف عن كاهل المواطن الموظف والذي ما زال دخله محدوداً مهما أرتفع هذا الدخل يبقى محدود في أرقامه وسط تزايد متطلبات الحياة اليومية.

لهذا نتمنى أن تراجع وزارة المالية شروط منح السفلة خاصة ما يتعلق منها بنسبة الفائدة.

التوسع باستخدام البطاقة الذكية

علي نافع حمودي

يمكننا القول بأن استخدام البطاقة الذكية أحدث تطوراً إيجابياً مهما في العمل المصرفي العراقي، خاصة وإن عدد الذين شملوا حتى الآن ببطاقة كي الذكية من المتقاعدين والمشمولين بنظام الحماية الاجتماعية بلغوا مليونين ومئة ألف في عموم العراق،وهي نسبة جيدة بالقياس لعمر التجربة التي لاقت استحسان المواطنين.

وإن استخدام النقود الالكترونية واحد من أبرز الانجازات العلمية المتحققة على الصعيد المصرفي في أغلب البلدان العالمية المتطورة، حيث تعتبر عملية التداول النقدي الالكتروني للعملات واحدا من الحواجز الحمائية التي توفر لمتداوليها الأمان والثقة في التعامل بعيداً عن محاولات الابتزاز والرشاوى إضافة إلى إنها تمثل إصلاحا كبيرا في العمل المصرفي.

لما لاستخدام نظام البطاقة الذكية من انعكاسات ايجابية على السياسة النقدية وعمليات إدارة العملة التي باتت مكلفة وتتطلب مجهودا كبيرا للسيطرة على الحجم الكبير للكتلة النقدية المتداولة حاليا وحمايتها من مخاطر السرقة والخزن، ناهيك عن تكاليف إصدارها وهي أمور معقدة،حيث يكفل التحول نحو اعتماد البطاقة الذكية التخفيف كثيرا من أعبائها وتنظيم عملها بالشكل الذي يمنح هذا العمل الانسيابية والدقة المطلوبة.

وعلينا أن ندرك جيداً بأن اعتماد البطاقة الذكية نُظر له في بداية التجربة على أنه عامل ضغط على القطاع المصرفي الخاص إلا أنها تندرج في نهاية المطاف ضمن توجهات عامة لدفع هذا القطاع نحو اعتماد أدوات الدفع المالي الحديثة وهي في حقيقة الأمر ليست إلا خطوة من خطوات التحوّل نحو اقتصاد السوق الذي يفرض وجود مؤسسات مصرفية قوية تعتمد الأنظمة المتطورة في إدارة نشاطاته شأنها في ذلك شأن الكثير من دول العالم في هذا المجال المهم.

وبما إن عملية الدفع وفق البطاقة كي قد نجحت رغم وجود بعض الإخفاقات والتي يمكن تجاوزها مستقبلاً فإن الكثير من الموظفين العاملين في دوائر الدولة يتمنون أن توفر لهم هذه الخدمة الحصول على رواتبهم بهذه الآلية خاصة في ظل تزايد حالات سرقة الرواتب أو حتى عمليات وضع عملة مزورة أو وجود نقص في المبالغ، خاصة وإن الكثير من الدوائر التي تستلم مرتبات موظفيها يدوياً وبكميات كبيرة تجد هناك نقصا كبيرا في المبالغ إضافة لوجود أوراق نقدية تالفة أو حتى مزورة خاصة من فئة عشرة آلاف دينار.

لهذا نجد بأن التوسع باستخدام البطاقة الذكية ليشمل جميع دوائر الدولة من شأنه أن يقوض عمليات الفساد من جانب، وينهي مشاكل سرقة الرواتب الوظيفية التي كثرت أشكالها في الآونة الأخيرة من جانب آخر، لاسيما ان نجاحات هذه البطاقة بدأت بالظهور الآن بعد أن شملت المتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية، والجانب الأهم هو تخفيف الزخم على المصارف.

ويمكننا القول بأنه يمثل في أحد جوانبه المهمة مضاعفة إيرادات الدولة ابرز المساعي التي تتجه الحكومة إلى تحقيقها في الوقت الراهن لتقليل الاعتماد على الواردات النفطية في دعم موازنات البلد، لذا فان إيجاد منافذ تدعم تلك الإيرادات يحقق أموراً مهمة، الأمر الأول: يتمثل في تحقيق موارد مالية إضافية سيتم جنيها بواسطة الاستقطاعات الطفيفة لكل موظف، حيث ان الأجهزة المالية المرتبطة بمصرفي الرشيد والرافدين وتدار من قبل الشركة العالمية للبطاقة الذكية تقوم باستقطاع مالي بسيط لا يتجاوز الخمسة آلاف دينار وكذلك يمكن استقطاع فوائد مالية بسيطة من نحو أربعة ملايين موظف هم مجموع العاملين في القطاع الحكومي لتضاف هذه الاستقطاعات شهريا إلى ميزانية البلد في المحصلة النهائية وسيشكل رقماً مهماً يدعم إيرادات الدولة، إضافة الى ذلك تفعيل عمل المكاتب والمصارف الخاصة المنتشرة في عموم العراق سواء في المدن أو القرى البعيدة ويبلغ عددها حالياً أكثر من ٨٥٠ منفذاً مرتبطة بمصرفي الرافدين والرشيد.

الاقتصادي | العدد (2195) السنة الثامنة - الثلاثاء (19) تموز 2011

الاقتصـــاد التركـــي

وأعلـى معـدلات النمـو فـي العالـم

إياد مهدي عباس

تلعب تركيا دورا مهما في المشاركة في حملة اعمار العراق من خلال شركاتها الاستثمارية المتواجدة في أكثر من بقعة على أرضه والتي باتت تجربتها الناجحة في إقليم كردستان والبصرة ومدن أخرى دليلا على حرص الحكومة التركية وشركاتها الاستثمارية على التعاون مع العراق ليتمكن من كسب الخبرات من الجانب التركي سيما وهو يشهد نهضة اقتصادية كبيرة تجعلنا نتطلع للاستفادة من هذه التجربة الرائدة.

حيث تسعى تركيا لتكون ضمن اكبر عشر اقتصاديات في العالم في عام ٢٠٢٣ وهي تحتل اليوم المركز السادس عشر عالميا والسادس أوربيا وبذلك تضيق الفجوة ولأول مرة بهذه النسبة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوربية. ويشهد الاقتصاد التركي أعلى معدلات النمو في العالم في العام الماضي الذي شهد ارتفاع دخل الفرد التركي وهبوط مستوى التضخم وأسعار الفائدة الى مستويات تاريخية وأصبح عجز الميزانية المتواضع ونسبة الدين العام الضئيلة دليلا على نجاح الحكومة التركية في الملف الاقتصادي ليشهد هذا الاقتصاد قفزة في الناتج القومي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٢- ٢٠٠٨ من ٣٠٠ مليار دولار إلى ٧٥٠ مليار دولار، بمعدل نمو بلغ ٦,٨ ٪. وقفز معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة من حوالي ٣٣٠٠ دولار إلى حوالي ١٠,٠٠٠ دولار وتحققت مستويات ملحوظة من توزيع العائدات وتجاوزت الدولة إلى حد كبير المشكلات المتعلقة بالاختلالات الناتجة عن الاقتصاديات الأساسية الكبيرة مثل العجز والتضخم وبهذا تحسنت أجواء الاستثمار، حيث دخلت تركيا بين أكثر الدول جذبا للاستثمار الخارجي.

ولابد من الإشارة إلى ان تركيا هي من الدول التي يتوقع لها ان تشكل وضعا اقتصاديا كبيرا ورقما صعبا في المعادلة الاقتصادية الأوربية والعالمية وذلك للدور الكبير المتنامي الذي ستكون له تأثيرات ايجابية على المدى البعيد ولأسباب عديدة اهمها زيادة الصادرات التركية من ٣٠ مليارا إلى ١٣٠ مليار دولار خلال خمس سنوات، وتنوع أسواق صادراتها، حيث تعتمد الصادرات التركية بشكل خاص، على المنتجات الصناعية، وتباع نصف الصادرات التركية إلى أسواق الدول الأوربية الأكثر تطورا، ويباع النصف الآخر إلى أكثر من ١٨٠ دولة من دول العالم الأخرى. حيث أثبتت المنتجات التركية قدرتها على أن تنافس دولا كبيرة مثل مصر وروسيا وإيران من خلال جغرافيتها التي تتوسط القارات الثلاثة أوروبا وآسيا وأفريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمق وتنفتح على العالم.

وقدمت الحكومة بإصدار قوانين مختلفة من أجل تنشيط حركة الثروات والأموال في نهاية سنة ٢٠٠٨ وحقق ذلك دعما ماليا يقدر بـ ١٥ مليار دولار انعكس بشكل إيجابي على أسعار الفائدة.

ومن المظاهر الاقتصادية الأخرى التي جاءت متوازية مع التغييرات التي طرأت على الاقتصاد التركي دخول قطاعات اقتصادية جديدة وتطورها حتى وصلت في مدة قصيرة إلى قطاعات مستقرة.

وتجدر الإشارة الى ان تركيا قامت بسلسلة من الإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق سنة ١٩٩٩ برعاية من صندوق النقد الدولي، والتي ترافقت بشكل متواز مع وجود مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد التركي، وبالرغم من وجود بعض الإشارات التي دلت على أن الأمور تسير على ما يرام في مطلع سنة ٢٠٠٠، إلا أن هذه السلسلة من الإصلاحات قد انتهت بأزمة عميقة سنة ٢٠٠١، وكان من مظاهرها انخفاض معدل النمو وزيادة معدلات التضخم وارتفاع العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها، فضلا عن ارتفاع سعر الفائدة وعدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه التغييرات وتردي أوضاعها.

ولكن بعد مجيء حزب العدالة والتنمية تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولي، ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضا عن نظام الصرف المرن، وتم التزود باحتياطي خارجي بلغ ما يقارب ٢٥ مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج، ومن هنا بدأت موجة كبيرة من الإصلاح تجتاح القطاعات المالية والإدارية.

وهنا يمكن القول من الناحية التقنية إن الدولة إذا استطاعت أن تحقق معدلات نمو طيلة فترة خمس سنوات مستمرة فهذا يعني أنها قد أسست لبرنامج نمو مستمر، ولقد استطاعت تركيا الخروج من تلك الأزمة بسرعة عن طريق الإصلاحات التي اتبعتها والتي تمثلت بالدعم الخارجي والتعامل مع الأسواق الخارجية، ولهذا فقد حققت نموا ملحوظا حيث زادت صادرات تركيا بصورة واضحة وكبيرة ولقد اعتمدت زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام ٢٠٠٢ على استثمارات القطاع الخاص، وتراجعت المراقبة الحكومية للقطاع الخاص بشكل سريع في المواضيع المتعلقة بمصادر رؤوس الأموال والإنتاج والبيع، ومن نتائج ذلك ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف ونصف وارتفاع حجم الإنتاج ضعفين وارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من ٧٥٪ إلى ٨٠٪ إضافة إلى ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة الواقعة بين ٢٠٠١-٢٠٠٨ ما نسبته ٣٠٠٪، أما استثمارات القطاع الحكومي فقد بلغت ١٠٠٪.

ولقد ارتفعت نسب الاستهلاك في نفس الفترة بنسبة وصلت ٣٩٪ في القطاع الخاص و٢٢٪ في القطاع الحكومي، وقد بلغ مجموع قيمة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته حوالي ٢٥٪ محققة أعلى مرتبة على مستوى أوروبا.

وبهذا تكون التجربة التركية من أكثر التجارب الناجحة في المنطقة والتي استطاعت النهوض بفترة وجيزة وتمكنت من منافسة الدول الأخرى من خلال اعتمادها الحلول الناجحة والتي تتلاءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد.

ومن هنا نقول بان علينا الاستفادة من هذه التجربة الرائدة في النهوض بواقع التجربة الاقتصادية العراقية سيما وان الكثير من الظروف متقاربة بين التجربتين إضافة إلى استعداد تركيا الجارة لتقديم الدعم والمساندة وهذا ما أكدته الزيارات المتبادلة بين القادة في البلدين.

التضخم النقدي ومكون الفقر

ثامر الهيمص

التضخم النقدي هو ضعف القوة الشرائية للعملة، وكلما كان الدخل قليلا" كانت طبعا" قوته الشرائية أقل، ولنتكلم بلغة الدستور فان مكون الفقراء البالغة نسبتهم ٢٣٪ من السكان رسميا"، هو من يدفع الثمن وتشكل هذه النسبة قاع المجتمع التي تعلوها كافة المكونات المسببة حيث لا منبر محدد لهذه الشريحة في النخب السياسية برلمانيا" أو وزاريا".

لذلك كان ومازال الفقر في عراقنا تكوينا" سياسيا" بامتياز وليس لاعتبارات اقتصادية كنتيجة مثلا" لصراع طبقي واضح لان طرفي المعادلة في هذا الصراع هي الطبقات المستغلة مع الطبقة الأعلى. ولهذا فأن طبيعة الصراع هي بين الدولة والمكون الذي يغطي ربع سكان العراق واقلها خطا" في ثروة الدولة التي هي لا تقل عن ٩٥٪ من الناتج الوطني، فالمتصرف بهذا المال هو الدولة ونخبها السياسية من باقي المكونات المؤتلفة برلمانيا" ووزاريا" أي رسميا" وقانونيا" بالأسماء. وتبخل على ربع سكان البلد من غير المؤتلفين.

فالتضخم النقدي هو الأداة الرئيسة بيد هذا المالك. حيث أن التضخم النقدي يعبر عن نفسه كأداة بيد الدولة لحجب الثروة أو التوزيع العادل لها ولكي لا يمتد الى عيالها من الفقراء.

فالارتفاع المفرط للدخول النقدية (الرواتب والمكافآت الرسمية وغير الرسمية) مظهر" واضح" للتضخم النقدي ليغطي مشتريات محدودة العرض. وهذه المحدودية غالبا" مايكون مصدرها الاستيراد الذي يلبي في الغالب رغبات المكونات غير الفقيرة والتضخم مرتبط بهذا الاستيراد خصوصيا" الاستيراد الاستهلاكي الذي هو جوهر الاستيراد الان.

وهذا التضخم النقدي كأداة بيد الدولة يضعف الادخار كون سعر العملة سيكون متذبذبا" مما لا يشجع على الادخار بشكل افقي أي لاوسع القطاعات وكذلك يستعمل التضخم النقدي كوسيلة لاحباط المشاريع الإستراتجية التي هي المجال الأساسي لرفع مستوى الفقر، حيث أنه يجعل الحساب الاقتصادي مضطربا" مما يؤدي لعدم استقرار عناصر الكلفة مما يسبب احتفاظ أصحاب المشاريع بهوامش عالية للربح لتغطية خسارة محتملة جدا". وبذلك نخلص أيضا" الى أن الاستيراد له الباع الاطول في رفع عناصر الكلفة وعدم استقراها لارتباط بالسوق العالمية وتنوعاتها حسب المناشئ والظروف الدولية وتذبذبات الاسعار لتتجمع في اسعار جديدة في ارتفاع متواصل عموما" كقاعدة حيث الانخفاض دائما" استثناء وشذوذ وتعبير عن ازمة. ولذلك هناك علاقة طردية أيضا" بين الاستيراد وارتفاع مؤشراته مع ارتفاع رصيد الحكومة في مصارفها الرسمية (رافدين، رشيد، بنك التجارة والمصارف التخصصية) اذ تبلغ الكتلة النقدية لديها حوالي ٩٥٪ من النقد في المصارف والقطاع المصرفي (٤٢ مصرفا) يملك ٥٪ منها. وبموجب المادة (٢٨) من قانون المصارف مسموح للعمل التجاري فقط وتمنع العمل الاستثماري بشكل مباشر وغير مباشر وهكذا بالنسبة للمصارف الحكومية التخصصية الزراعي والصناعي بحيث لا يعملان في الاستثمار أيضا". ولم يرتبط توجيه أوامر البنك المركزي الأخير برفع رسما ميل المصارف الأهلية الى ربع مليار دينار بالاستثمار وحكومتنا اصدرت قانون الاستثمار وتشجيعه على المستوى المعروف.

ألم تكن الدولة تستعمل التضخم النقدي بشكل يزيد من وتيرته في هذه الحالة؟

أذن الفساد هو السبب الاساس في عرقلة التنمية بكل تجلياتها والفساد هو العدو الاخر لمكون الفقراء الذي يحول دون التنمية لان أهم ميزات التنمية أنها شاملة وعمودها الاستثمار.

ولذلك أصبح التباري بأننا سنرفع التبادل التجاري مع جيراننا الى مستويات اعلى حيث أن هذا التبادل هو رفع ا لاستيراد وليس التصدير ولذلك يتفاقم العجز التجاري وهذه السياسة هي سياسة الافقار التي تصيب في خانة النخب السياسية والاقتصادية. فالجيران ترتفع صادراتها وميزان التجارة لمصالحهم ونحن نعزف أموال النفط لهم ونلغي أو نجمد ابسط التعريفات الكمركية. لاعتبارات سياسية. وبذلك أصبح الفقر في العراق تكوينا سياسيا. حيث الإنتاج المحلي والتنمية أصبحا شعارا يرفعه الفقراء وأمامه هذه الحراب.

لذلك لابد على الأقل لأي سياسي ولديه بعد نظر بالحد من الأذى أن يراجع حساباته قبل تفاقم هذا الترهل والفساد والاستحواذ وفق ما يأتي:.

١. تقليل الفروقات بين الأجور والرواتب باتجاه خفض مستوى الفقر.

٢. الإعلان عن الأجور والمرتبات في المنشآت بكل شفافية.

٣. تخفيض الاستيراد العشوائي وإعادة التعريفة بما يخدم الإنتاج الوطني زراعيا وصناعيا.

٤. ربط الادخار بتغير الأسعار بحيث لا يكون تغير الأسعار وفق الاستيراد.

٥. مراجعة مسيرة التضخم العراقية سياسيا" واقتصاديا".

في الختام لا نريد أن نكرر ونؤكد على الحلول التقليدية لمسوغات التنمية الشامطة والمستدامة ومستلزماتها بقدر من نطلب الابداع والابتكار في العقل العراقي وخصوصية التجربة العراقية قبل أن يدهمها طوفان الفساد والترهل والأجندة الخارجية وتفاقم الفقر. وخروجه الى الساحات أكثر بين متظاهر ومتسول ورافع" سيف أبي ذر الغفاري. والإرهاب والجريمة المنظمة أو كليهما كلما تباطأ الحسم.

السياحة داخل البلد

محمد عبد الأمير عبد

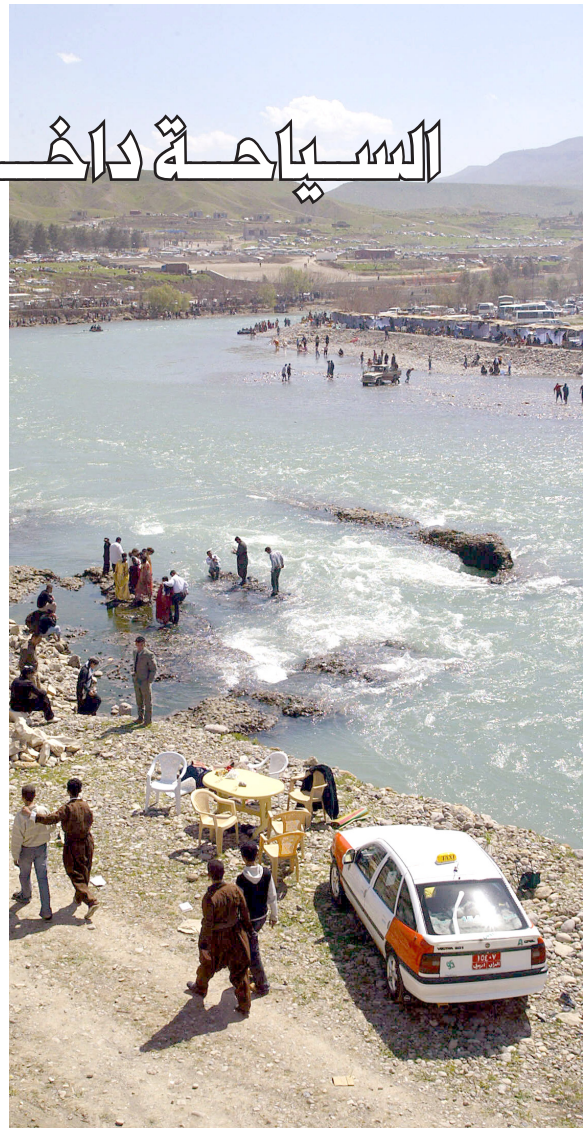

السياحة هي نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط. والسائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة سواء في بلده أو خارجه.

فقد تمكنت السياحة من تجاوز كل الأزمات وأثبتت التجارب أنها صناعة لا تنضب ولا تندثر بل تنمو عاما بعد عام رغم كل الأحداث المؤسفة التي قد تمر بها.فالسياحة هي صناعة مرتبطة بالرغبة الإنسانية في المعرفة وتخطي الحدود، لقد توقع البعض منذ سنوات أن تقل حركة السياحة مع تطور الإعلام وظهور شبكة الإنترنت التي تعج بالمعلومات والصور والبيانات..ولكن السنوات أثبتت أن السياحة ستظل أكثر الصناعات نموا وأكثرها رسوخا ورغم دخول دول كثيرة في الفترة الأخيرة إلى سوق السفر والسياحة إلا أن السوق يستطيع استيعاب العالم كله..فهي صناعة العالم من العالم والى العالم والأكثر تطورا وتفهما وتفتحا هو الذي يستطيع أن يأخذ منها قدر ما يريد.

وفي السنوات الماضية ومنذ عام ٢٠٠٣ اعتاد الكثير من العراقيين سواء أفرادا أو عوائل على قضاء شهر أو أكثر من الصيف العراقي خارج البلاد في رحلات تنظمها الشركات السياحية لدول الجوار خاصة إيران وسورية ولا تكلف مبالغ طائلة لكون هذه البلدان من الدول الأقل تكلفة، والشيء الآخر المهم جداً بأن السياحة تنشط في الدول غير المكلفة مادياً وتدر أرباحاً كبيرة جدا،ولعل الكثير من العراقيين لاحظوا الأعداد الكبيرة من السياح العراقيين يتدفقون على هذه الدول ويشكلون رقماً مهماً.

في هذا الموسم السياحي لم تكن هنالك قوافل سياحية لعدد من الدول بسبب أوضاعها الداخلية الصعبة والمخاطر الكبيرة التي قد تحدق بالمسافرين،وهذه النقطة بالذات لم تثر انتباه صُناع السياحة الداخلية في العراق،هذه السياحة التي علينا أن نعترف بأنها تعاني كثيراً ولا إقبال عليها من قبل المواطن العراقي لأن الجميع يعرف بأن سياحة الداخل مكلفة لا شك في ذلك باعتراف كل الجهات المعنية نظرا لكلفة الإيواء السياحي والفنادق وعدم جاهزية البنية الأساسية التي تؤهّل لسياحة داخلية ذات تكاليف معقولة وهي حقيقة مرة نعترف بها على أمل أن يتم تصحيح الخلل في السنين المقبلة حتى لا تبقى تجربة سياحة الداخل مجرد صورة وردية لا يذوق مرارتها سوى مجربها رغم أن في بلادنا مناطق سياحية مؤهلة لقضاء إجازات عائلية ممتعة لكن هنالك الكثير من المعوقات التي تحول دون تطويرها أهمها بالتأكيد عدم وجود ثقافة سياحية من شأنها أن ترتقي في تعاملها مع السائح العراقي الذي لا يختلف كثيراً عن السواح الأجانب الذين يرتادون البلد كسياحة دينية رغم إن القدرة الشرائية للمواطن العراقي أكثر وأكبر من قدرة أولئك ولكن كما قلنا لا توجد مفاهيم صحيحة للسياحة وقطاعها.

وبالتأكيد فإن هنالك عوامل أخرى أهمها ارتفاع أسعار الفنادق وحتى المطاعم وغيرها، وعندما نقول ارتفاع الأسعار فإننا نعني بذلك بأنها لا تتناسب والسوق العراقي الذي يعده البعض بأنه زهيد حتى بالقياس لدول الجوار ولكن ما نختلف فيه هو إن المستثمر الداخلي لا يمتلك رؤية واقعية في تنشيط قطاع مهم من القطاعات الاقتصادية ويحاول أن يشكل بطريقة أو بأخرى قوة طاردة للسائح القادم من داخل البلاد.

السياحة الداخلية ذات جدوى حين تغذي الأفراد بالمتعة البريئة والمعلومة ذات الفائدة وحين تقدم تجربة حية على سلوك راق متحضر لا يخدشه سوء استغلال سيارة أجرة أو أسعار مطعم أو قدم ألعاب الأطفال في مراكز الترفيه والتي نفتقد لهذه المراكز الترفيهية والتي من شأنها أن ترتقي بقطاع السياحة في البلد خاصة في مناطق كردستان وغيرها من المناطق السياحية والأثرية في البلد.

ندرك أن آمال السياحة الداخلية تحتاج إلى فترة أكبر لكن الخطوات الثابتة ستقودنا للطريق الصحيح وكنت أتوقع من القائمين على النشاط السياحي في البلد سواء الشركات الخاصة أو قطاع الدولة أن ينتبه للحالة التي تعيشها دول الجوار العراقي أو الدول العربية الأخرى التي اعتاد المواطن العراقي أن يقضي فيها صيفه الحار جداً، أقول كنت أتمنى أن يتم استغلال هذه الفرص في تنشيط السياحة الداخلية.

الاقتصادي | العدد (2195) السنة الثامنة - الثلاثاء
(19) تموز 2011

لعل المفارقة الأبرز هي أن الحكومات المتعاقبة جميعها فشلت فشلٍ ذريعاً في الإتيان بحل لازمة الكهرباء التي استعصت على الجميع على الرغم من هدر المليارات من الدولارات كتخصيصات استثمارية في مشهد فوضوي اكتنفه الكثير من حالات الفساد المالي والإداري ومشاريع ترقيعية لا تسمن ولا تغني عن جوع.

(المدى الاقتصادي) مرة أخرى أطلت على مشهد المولدات الاهلية وعلى الإجراءات الحكومية التي تتعلق بتجهيز أصحابها بمادة الديزل بشكل مجان دعما وتعزيزا وتعضيدا لساعات التشغيل اليومية.

تحقيق/ المدى الاقتصادي

مشهد المولدات الأهلية.. والحلول الترقيعية!

لا علاقة للكهرباء!

احد مؤشرات الخلل في ملف الكهرباء هو تعدد الجهات المتبرعة في الحل دون تحديد جهة تتحمل مسؤولية الكارثة التي يعانيها المواطن والاقتصاد الوطني في قطاع الطاقة.

وأكد وكيل وزارة الكهرباء رعد الحارس أن إلزام اصحاب المولدات الاهلية بتشغيل ١٢ ساعة بكلفة ٧ الاف دينار للامبير الواحد مقابل توفير الكاز مجاناً لم يكن لوزارة الكهرباء أي دور فيه بل كان الموضوع بين وزارة النفط ومجالس المحافظات، كما تم اشتراط ان يكون تشغيل اثنتي عشرة ساعة خارج نطاق المنظومة الوطنية لتمثل إضافة لها.

وبين الحارس ان مشروع تشغيل الـ ١٢ ساعة من شأنه ان يساعد المواطن ويحل جزءا من ازمة الكهرباء عند التجهيز تضاف الى ثماني ساعات تجهزها الوزارة على حد قوله.

وعلل الحارس الانقطاعات المفاجئة بتجاوز بعض المحافظات والمناطق على الطاقة المخصصة لها.

مشاريع ارتجالية:

وشكك عدد من الخبراء الاقتصاديين بانتهاء ملف الكهرباء الى هكذا حلول ترقيعية معتبرين المشروع مؤشراً على غياب الرؤية الإستراتيجية.

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون: ان مشكلة الكهرباء اصبحت مزمنة اذا لم تستطع الوزارة وضع خطة طويلة الامد، واخرى قصيرة، اما الان فأغلب الاستهلاك للمواطنين ولكن بعد التشغيل المرتقب للمصانع سيرتفع الاستهلاك من٥ الى ١٤ الف ميكا واط.

واضاف انطون: نحتاج الى محطات توليد عملاقة والية توزيع ونقل هذه المراحل الثلاثة للطاقة مع اجهزة فنية.

مبيناً انه يجب ان لا ننسى السرقة والفساد المالي والاداري وعمليات الترقيع المتواصلة،ويجب ان ندخل الاستثمار في قطاع الطاقة، وهذه المولدات الصغيرة مكلفة جدا.

وبين انطون ان اغلب اصحاب المولدات لم يجهزوا لغاية الان فالقرارات لا تكفي ولابد من متابعة وتنفيذ.

وفيما ذكر الخبير الاقتصادي عبد الحميد الحلي ان هذا المشروع حل غير استراتيجي وهو لامتصاص الزخم الشعبي المطالب بتوفير الكهرباء وكان يفترض ان يتم اعلان هذا القرار والاعداد له بشكل مبكر كأن يكون منذ بداية العام لكي يكون الامر منظم في الصيف.

وقدر الحلي معدل نسب تنفيذ المشروع بـ ٤٠٪، لغاية الان.

وقال الحلي: من المشاكل التي حصلت في هذا الموضوع هو تلكؤ تزويد اصحاب المولدات الخاصة اي غير المسجلة عند مجالس المحافظات والتي تمثل السواد الاعظم،والفساد المالي والاداري الذي يرافق عملية تسليم الحصص.

وأضاف الحلي: كان يفترض ان تقوم وزارة النفط بتوفير الديزل له، بشكل جيد وبالسعر الرسمي حيث لم تشهد الاسواق بيع الكاز بالسعر الرسمي ابداً.

وتابع: يفتر ض العمل على حل مشكلة الصناعيين والزراعيين وخفض تكاليف النقل على المركبات الكبيرة مما ينعكس على اسعار السلع، وكذلك خفض اسعار نقل المسافرين ايضاً والمبلغ المخصص للمشروع هو ٤٥٠ مليون دولار لايسد الحاجة مئة بالمئة.

أما الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري قال: كان ينتظر من الحكومة الجديدة ان تضع خطة متكاملة لحل مشكلة الطاقة والموجودة لغاية الان هو غياب هذه الاستراتيجية ولم يوضع حل لكل مشاكل البنى التحتية ومشكلة الكهرباء بحسب التصريحات الحكومية المتناقضة بخصوصها.

وأضاف الصوري: أن الحلول لا تزال ترقيعية وهذا الحل الاخير لم يؤخذ بنظر الاعتبار المؤثرات الاخرى ولم تحل مشكلة الكهرباء الا وقتياً وانها ستتسبب تلوثاً بيناً.

وتابع الصوري: ان الدراسات تؤكد ان انتشار مولدات الديزل في الاحياء السكنية له نتائج سلبية على الجانب الصحي وتؤدي الى زيادة معدلات الاصابة بأمراض السرطان،ولذلك لايمكن حل المشاكل الاقتصادية اذا لم تكن خطة واضحة ومرتبطة بجدول زمني ومراقبة، بدون هذه النظرة الاستراتيجية الواقعية.

المستهلك والمعاناة:

اعترضت المستهلكة هناء مدحت (٢٧ عاماً) على المشروع واصفة إياه بتنصل حكومي من المسؤولية في توفير الطاقة الكهربائية، مضيفة أن الدستور كان واضحاً في تحديد مسؤولية الحكومة في توفير الكهرباء وينبغي أن تلتزم الحكومة بذلك وتوفر الكهرباء دون انقطاع لان العراق ليس بأقل من باقي الدول فنحن بشر كما هم بشر ناهيك عن أن بلدنا غني وليس بفقير.

فيما قال المستهلك علاء عباس (٤٣ عاماً): أن صاحب المولدة التي نشترك فيها لم يلتزم بما اعلنته الحكومة لا من حيث التسعيرة ولا من حيث ساعات التشغيل.

وأضاف عباس: أن صاحب المولدة يتحجج بأنه لم يستلم حصته من الكاز، والحكومة هي من يتحمل المسؤولية في كل الاحوال.

وقد اتفق عدد من المواطنين الذين تحدثت معهم (المدى الاقتصادي) في مختلف مناطق بغداد.

فيما أكدت المستهلكة سعاد محمد ان المشروع الذي تم تطبيقه في الحي الذي تسكن به، مبينة ان تشغيل ١٢ ساعة مثل حلاً مهما للمواطنين وخطوة مهمة من جانب المسؤولين على حد قولها.

وتابعت: لكن على الحكومة في المستقبل ان تكمل ما وعدت به وتوفر الكهرباء ٢٤ ساعة.

من جانبه يرى المستهلك سعد إبراهيم: إنها خطوة للالتفاف على مطالب الجماهير التي طالبت بحل جذري لازمة الكهرباء من خلال مشاريع عملاقة تغطي الحاجة الاستهلاكية لـ ٢٤ ساعة إضافة إلى تشغيلها للمعامل لان اتجاه الحكومة الى توفير عدد محدود من الامبيرات يعبر عن غياب الرؤية او النية لبناء مصانع او معامل أو أيجاد صناعة وطنية من أجل دعم الاقتصاد.

أصحاب المولدات:

فيما اتفق عدد من أصحاب المولدات الأهلية الصغيرة الذين رفضوا كشف أسمائهم انهم تعرضوا للاجحاف لان الحكومة جعلتهم كبش فداء لتجاوز الصيف الذي كان يتوقع أن يكون حافلاً بالاحتجاج على سوء الخدمات،مؤكدين أن تزويدهم بالكاز ليس مجاناً كما يتداول في وسائل الاعلام بل مقابل مبالغ كبيرة تحت مسميات النقل وصلت الى مليون دينار في بعض الأحيان إضافة إلى اضطرارهم في بعض الحالات الى دفع رشاوى على حد قولهم، الامر الذي انعكس على تسعيراتهم وبالتالي على المواطن البسيط.

> أن الدستور كان واضحاً في تحديد مسؤولية الحكومة في توفير الكهرباء وينبغي أن تلتزم الحكومة بذلك وتوفر الكهرباء دون انقطاع لان العراق ليس بأقل من باقي الدول

الكهرباء في العالم:

تجتهد الدول المتقدمة في تطوير آليات أنتاج الطاقة الكهربائية فأما ان تسخر قوة الرياح لدفع ريش من توربينات الرياح، وهذه التوربينات تشكل مجالاً مناطيسياً مما يخلق الكهرباء، وعادة ما يتم بناء أبراج الرياح معا على مزارع الرياح، حتى وصل استخدام طاقة الرياح إلى معدل ٣٠ ٪ سنويا على المستوى العالمي، مع جميع أنحاء العالم القدرة المركبة من ١٥٨ جيجا وات (GW) في عام ٢٠٠٩، ويستخدم على نطاق واسع في أوروبا، آسيا و أمريكا الشمالية.

في نهاية عام ٢٠٠٩، في جميع أنحاء العالم كانت القدرات المنتجة في مزارع الرياح ١٥٧٩٠٠ ميجاوات، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣١ في المائة نسبة إلى ٢٠٠٨، وهكذا مثلت طاقة الرياح نحو ١,٣ ٪ من استهلاك الكهرباء في العالم. طاقة الرياح تمثل حوالي ١٩ ٪ من استخدام الكهرباء في الدنمارك، و ٩ ٪ في اسبانيا و البرتغال، و ٦ ٪ في المانيا وجمهورية ايرلندا. و الولايات المتحدة هي منطقة نمو هامة وتثبيتها الولايات المتحدة وصلت قدرة طاقة الرياح ٢٥١٧٠ ميجاوات في نهاية عام ٢٠٠٨. اعتبارا من شهر نوفمبر عام ٢٠١٠، و مزرعة الرياح روسكو (٧٨١ ميغاواط) والمزرعة أكبر شركة في العالم لإنتاج الطاقة من خلال قوة الرياح.

أما عمل مولدات الطاقة الشمسية ينطوي على استخدام الخلايا الشمسية لتحويل الطاقة الضوئية في الشمس إلى طاقة كهربائية، وذلك باستخدام أشعة الشمس لضرب الألواح الشمسية الحرارية وتحويل أشعة الشمس لتسخين الماء أو الهواء، وذلك بجعل أشعة الشمس تصل إلى مرآة مكافئ لتسخين المياه (إنتاج البخار)، وفي مجال فينيكس أريزونا، على سبيل المثال، فإن متوسط الاشعاع الشمسي السنوي هو ٥,٧ كيلوواط × ح / (م • يوم)، [٢٧] أو ٢,١ ميغاواط × ح / (م • سنويا). الطلب على الكهرباء في الولايات المتحدة القارية هو ٣,٧ × ١٢١٠ كيلو واط × ساعة سنويا. وهكذا، فأن كفاءة ٢٠ ٪، وتبلغ مساحتها حوالي ٣٥٠٠ كيلومتر مربع (٣ ٪ من مساحة اليابسة في ولاية أريزونا) تحتاج إلى مغطاة الألواح الشمسية لإنتاج الكهرباء استبدال كافة الحالية في الولايات المتحدة مع الطاقة الشمسية. الاشعاع الشمسي المتوسط في الولايات المتحدة هو ٤,٨ كيلوواط × ح / (م • يوم)، ولكن يصل ٨-٩ كيلو واط ساعة / متر مربع / يوم في أجزاء من الجنوب الغربي، كما توجد محطة نيليس للطاقة الشمسية، وهي ثالث أكبر الضوئية محطة توليد الكهرباء في أميركا الشمالية.

اما انتاج الكهرباء من الطاقة الضوئية ففي نهاية عام ٢٠٠٩، كان المجموع التراكمي العالمي للطاقة الضوئية قد أصبح (PV) منشآت و محطات توليد طاقة الكهروضوئية ذا شعبية سيما في ألمانيا و إسبانيا، ويوجد أكبر ٣٥٤ ميجاوات ((MW SEGS محطة توليد الكهرباء في صحراء موهافي.

اما في الصين فقد آخذ استخدام الطاقة الشمسية في الازدياد حيث وصلت قدرة رقاقة السيليكون في الخلايا الكهروضوئية إلى ٢٠٠٠ طن متري بحلول يوليو ٢٠٠٨، وأكثر من ٦٠٠٠ طن متري بحلول نهاية عام ٢٠١٠، والان فأن ثمة استثمارات دولية هامة تمثل رأس المال المتدفق على الصين لدعم هذه الفرصة.

وبشأن الطاقة الكهرومائية التي تعد اكثر تقليدية من الطاقتين السابقتين في إنتاج الطاقة الكهربائية فالجاذبية وضغط نزول ماء النهر على المدى الطويل إلى موقع واحد من السد، يخلقان تركيزاً للضغط و تدفق يمكن استخدامه لتشغيل التوربينات أو عجلات المياه، والتي تقود ميكانيكية المولد الكهربائي.

وعن الطاقة النووية ودورها في انتاج الطاقة الكهربائية باستخدام قوة الانشطار، فمحطات الطاقة نووية استخدام الانشطار النووي لتوليد الطاقة من خلال تفاعل اليورانيوم -٢٣٥ داخل مفاعل نووي. مفاعل يستخدم اليورانيوم قضبان، والتي هي ذرات من الانقسام في عملية الانشطار، والإفراج عن كمية كبيرة من الطاقة. استمرت العملية باعتبارها سلسلة من ردود الفعل مع غيرها من النوى. تسخن المياه والطاقة لخلق البخار، الذي يدور التوربين مولد، وتنتج الكهرباء.

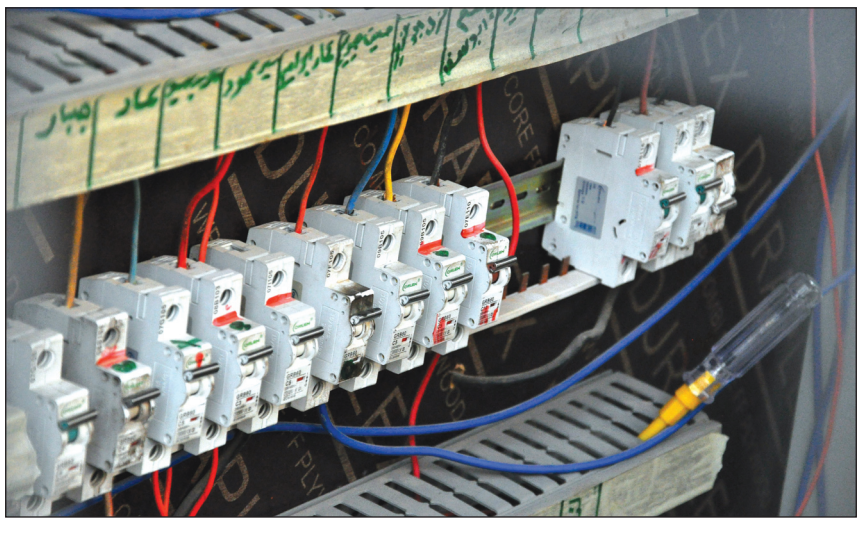

وعود حكومية:

وقد سبق ان اعلنت الحكومة عن خطة لإنشاء محطات كهربائية بطاقة ١١ ألف ميغاواط خلال العامين المقبلين، وعزت الحكومة السعي لزيادة استيراد الطاقة الكهربائية من دول الجوار إلى ١٧٠٠ ميغاواط إلى ضرورة سد النقص الحاصل في الطاقة حالياً.

وكانت الحكومة قد وعدت على لسان نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني: ان قطاع الكهرباء في ما يتعلق بمنظومة التوليد سيشهد تطورا ملموسا من خلال اتباع اجراءات عدة لزيادة الطاقة التوليدية ابرزها تنفيذ صيانة شاملة لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية ستضيف ٧٠٠ ميكاواط للمنظومة الكهربائية و إنشاء محطات جديدة اضافة الى ابرام عقود لانشاء محطة توليد غازية بطاقة ٢٥٠٠ وعقود لمحطات بخارية اخرى ستوفر ٣٦٠٠ ميكا واط، مؤكدا وجود خطة لتلافي النقص الحاد في الكهرباء المقدمة للمواطنين.

وكانت وزارة الكهرباء قد وعدت هي الاخرى بما عرف بخطة صيف عام ٢٠١١ حيث قالت ان الخطة تلك بثلاث مستويات من الخطط (قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى)، مبينا ان ٧٠٠٠ ميكا مقدار ما ينتجه العراق من طاقة كهربائية ستمكن الوزارة من توفير ٨ ساعات تجهيز كهرباء، موضحا ان هناك خطط طوارئ لنصب محطات توليد خلال سنة تعمل على النفط الاسود تكون منتشرة في مختلف مدن البلد، موضحا ان صيف ٢٠١٢ لن يقل تجهيز الكهرباء فيه عن ١٦ ساعة اما صيف ٢٠١٥ فسنكون قريبين من الوصول للمنظومة الطبيعية.

مبادرة خاصة:

وتبنى ناشطون حقوقيون تجاوز عددهم المئة من مختلف المحافظات اجتمعوا في كربلاء لبحث أزمة الطاقة الكهربائية في البلاد، رغم أن البلاد تطفو على بحيرة من النفط، إلا أنها تعاني نقصا شديدا في الطاقة الكهربائية ويتظاهر المواطنون احتجاجاً على ذلك النقص.

وانتقد الناشطون عدم امكانية وزارة الكهرباء في الحكومات المتعاقبة من إيجاد حل لزيادة إمدادات الطاقة.

وقال الناشط العراقي علاء الاسدي: يحتاج العراق لأكثر من ١٥ ألف ميغاواط لتلبية ذروة الطلب في فصل الصيف لكن وزارة الكهرباء تتوقع ألا يزيد المعروض هذا الصيف على سبعة آلاف ميغاواط.

وأضاف الاسدي: أن الناشطين عقدوا مؤتمرهم الأول في بغداد في الخامس عشر من شهر أيار (مايو) الماضي مع المسؤولين واستمرت هذه الاجتماعات في ١٤ محافظة عراقية أخرى.

وبين الاسدي: سيكون هناك لقاء شامل مع وزيري الكهرباء والتخطيط الاتحاديين ولجنة الطاقة والوقود في البرلمان لبحث كافة المعوقات التي تقف أمام مشروع تحسين إنتاج الطاقة في العراق.

المقصرين

ويقول مسؤولون إن البلاد تخسر نحو ٥٠٠ ميغاواط بسبب الفساد الإداري والمالي.

ويشكل الفساد معضلة كبيرة للحكومة العراقية التي تحاول بناء اقتصاد دمرته سنوات من الحروب والعقوبات، بعدما كانت منشغلة طيلة السنوات الماضية بتحسين الأمن.

الاقتصادي | العدد (2195) السنة الثامنة - الثلاثاء (19) تموز 2011

عملت في اكثر من موقع حكومي، واستقر بها المطاف في هيئة الاستثمار، الخبيرة اكرام عبد العزيز حاورتها (المدى الاقتصادي) ليس من خلال موقعها الحكومي، بل من خلال رؤاها الاقتصادية العامة لمجمل القطاعات ولاسيما القطاع النفطي والقطاعات الإنتاجية وقطاعات أخرى عبر الحوار الآتي.

خبيرة لـ (المدى الاقتصادي):

الضرورة تتجه إلى إيجاد بيئة تشريعية داعمة ومنظمة لعمل القطاع الخاص

حاورها/ ليث محمد رضا

*** كيف تقيمون المسار التنموي في قطاع الطاقة؟**

– يعد القطاع النفطي هو المحرك الاساس للاقتصاد وانه يحتل رقعة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي وبما يزيد على ٦٠٪ منه فضلا عن انه المورد الاساس لتمويل الموازنة العامة للدولة لانه يسهم بما يزيد على ٩٠٪ من مدخولاتها، و انه يسهم في تعزيز مسارات التنمية ومن واقع القول ان هذا القطاع يرتكز في أولوياته على تشجيع قطاع النفط التصديري الخام وعلى الرغم من اهمية هذا الموضوع وما يمكن ان يترتب عنه من تزايد مستمر لمدخولات العراق المالية، الا ان ترسيخ قواعد السياسة النفطية بأطر علمية وعملية تحتاج الى تهيئة المسارات اللازمة لانشاء او تدعيم الصناعة النفطية لكي تكون عنصرا منوعا لمصادر الدخل ذات الاسس الراسخة عبر تصنيع النفط الخام من خلال تنشيط الصناعات النفطية من بتروكيمياويات ولدائن وجوانب تصفوية وبما يستقطب الايدي العاملة في هذا الجانب ويرفد الدخل القومي بموارد تمويلية متجددة، وعليه فأن هذا الموضوع يحتاج الى تكثيف الجهود لاستغلال هذه الثروة الناضبة بما يتلاءم مع نص المادة ١١٢من الدستور العراقي (قيام الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة ورسم السياسة الاستراتيجية اللازمة لتطوير النفط والغاز وفق احدث تقنيات السوق وتشجيع الاستثمار وتحقيق الرفاهية للشعب العراقي)، ومن هنا تبدو الحاجة الى اعتماد الاطر الفنية التي يمكن لها ان تسهم برفع كفاءة عمليات الاستكشاف واليات التصدير والخزن الحديثة وتشجيع عملية تصنيع المادة النفطية الخام وتطوير ورفع كفاءة العاملين في هذا المجال وتشير الوقائع التي نشهدها اليوم الى أن هنالك توجهات واسعة لكبريات الشركات النفطية العالمية للحصول على فرص استثمارية في قطاع النفط للاستثمار بكل انواعه طبقا لقلة كلف الاستخراج والإمكانات العالية لمكامن النفط ونوعية النفط العراقي المتميزة.

*** ما أسباب تدهور القطاع الزراعي؟**

– الزراعة نفط لا ينضب وقد لعبت دورا كبيرا في تحقيق التنمية والتطور لدول حققت تطورا اقتصاديا بعد ما توفرت لها الارضية والامكانات التكنولوجية والادارية والفنية والمالية وتقديم كافة انواع الدعم مما يسهم في حل الإشكاليات التنموية، وثمة مشاكل عانى منها القطاع الزراعي في العراق حيث التلوث البيئي في ظل ما شهده من احتلال واستخدام أسلحة محرمة انعكست بدورها على تلوث المياه من ناحية اخرى، اضافة الى ذلك رمي مخلفات الصناعة والزراعة في نهري دجلة والفرات فضلا عن ذلك هنالك معوقات اخرى وهي التصحر والملوحة وشحة المياه طبقا لتحجيم المياه الداخلة الى العراق بشكل عام والى الاراضي الزراعية بشكل خاص كذلك المعوقات التمويلية وتحجم الاستثمار الحكومي وقلة الاستثمارات الخاصة وهي ما تمثل خطرا على مستقبل الأمن الغذائي للعراق فضلا عن مشكلة تفتيت الملكيات الزراعية الى وحدات إنتاجية صغيرة بما يعيق استخدام المكننة الزراعية على نطاق اوسع وعلى العموم فأن هذا القطاع يعاني من مشكلة الإغراق السلعي حيث تشهد السوق الزراعية العراقية منافسة في ظل وجود كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المستوردة التي تفوق ما ينتج وهو ضئيل من حيث الجودة تبعا للمعوقات البيئية والمائية وما يتعلق بالاراضي الزراعية والقدرة التمويلية والاقراضية التي تخص القطاع الزراعي الا ان ذلك لا يغيب من الدور المتميز للمبادرة الزراعية في العراق،على الرغم من الحاجة الملحة لاعتماد تخطيط زراعي شامل يضع في مساراته الحاجة الى خلق تناغم وتفاعل كبير بين التوجهات الحكومية والخاصة في هذا المجال.

*** كيف السبيل إلى النهوض بالقطاع الصناعي وخروجه من السبات الحالي؟**

– العراق ولعقود خلت خضع لإدارة مركزية للملف الاقتصادي حيث لم يكن للقطاع الخاص دور يذكر ولم يكن شريكا فاعلا في صنع القرار الاقتصادي ولا رديفا حقيقيا لرسم مسارات التنمية وعليه فأن التوجه الحالي وفي ضوء تغير الفلسفة الاقتصادية فأن القطاع الخاص بدأ يأخذ وبشكل تدريجي دورا في عملية التنمية الاقتصادية الا انه وعلى الرغم مما ورد فان العديد من المختصين في هذا القطاع والعاملين فيه يجدون من الضرورة ان تكون هنالك بيئة تشريعية فاعلة تنظم وتعزز توجهات القطاع الصناعي الخاص وكذلك حاجة ملحة لايجاد اسس تنموية داعمة لهذه التوجهات منها ما يتعلق بالاليات الاقراضية للشريحة الصناعية المقترضة فضلا عن اعادة النظر بكل ما يتعلق بالضرائب والرسوم الكمركية التي تفرض على المفاصل الحيوية لعمل هذه الشريحة كالمكائن والمعدات المستوردة وكذلك المواد الاولية الداخلة في صلب العمل الصناعي سيما وانها مرتفعة اذا ما قيست بما يفرض على المستوردات المماثلة الى جانب ذلك فأن القطاع الصناعي بمعظم مجالاته يعاني من تقادم الخطوط الانتاجية للمصانع والمعامل والإغراق السلعي المشهود بما لا يؤمن حماية للمنتج المحلي فضلا عن المعاناة من الروتين الاداري.

وان هذا النهوض يتطلب رسم سياسة صناعية تكاملية بين القطاع العام والخاص تأخذ ابعاد ومشكلات القطاع الصناعي على وجه العام، والقطاع الصناعي الخاص على وجه التحديد من حيث ضرورة مراجعة كافة القوانين ذات الصلة ومنها ما يمكن ان يوفر الحماية لها القطاع من المنافسة غير المتكافئة وتهيئة الاوعية الاقراضية الداعمة للعمل الصناعي ومراعاة المرونة في طلب

الضمانات وايلاء هذا القطاع الدعم والرعاية الكافية في تدعيم تنويع طابعه الصناعي بمختلف السبل والمساهمة الفاعلة والجدية في ايجاد صندوق يقوم على اسس متنوعة في مجال اقراض هذا القطاع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة منها ما يمثل منحا لمشاريع بسيطة ويمكن ان تخدم المجالات التي تخص الصناعة الحرفية ذات الطابع العراقي فضلا عن ما يحتاجه السوق العراقي من خدمات الى جانب ذلك تبرز الحاجة الى القروض وبأسعار فائدة ميسرة او ان يتم تأمين السلع والمعدات والمكائن عبر هذا الصندوق بما يتلاءم وحاجة الصناعي على وفق اسس وضمانات معينة ومحددة.

وان نجاح الصناعة وانتشار مساراتها يستلزم تهيئة البنى التحتية اللازمة لعملها وعلى رأسها الطاقة الكهربائية وباقي المستلزمات الرئيسية التي من شأنها ان تساهم في اعادة تأهيل المشاريع المتلكئة والمتوقفة عن العمل لاسباب منها تقادم الخطوط الانتاجية و المكائن والمعدات، وتوفير الأراضي لإقامة التجمعات الصناعية بمختلف أشكالها.

*** ماذا عن القطاع السياحي ومدى فرص انطلاقه؟**

– إن القطاع السياحي هو من المصادر والمرتكزات الحيوية الرئيسية لتنشيط وتنويع مصادر دخل الاقتصاد العراقي سيما وانه يتميز بتنوعه من سياحة اثارية تعكس المكانة الحضارية للعراق في العالم الى جانب السياحة الدينية فضلاً عن السياحة الطبية وذلك كله يجعل من السياحة إذا ما تم تنشيطها وايلاؤها الرعاية مصدرا غير ناضب للدخل يتميز عن مورد النفط بأنه متجدد المداخل ومتنوع وانه عنصر بارز في الارتقاء بمستوى التطور الاجتماعي والثقافي والحضاري.

وطبقا لهذه الاهمية فأن هذا القطاع يحتاج الى استقطاب الاستثمارات بكل ثقلها نحوه وتهيئة الارضية الملائمة لهذا الاستقطاب من احتياجات المستثمرين الوافدين وإرشادهم على وفق معلومات تتمتع بالشفافية من نواحي اقتصادية وهندسية وفنية اضافة الى الجوانب الخدمية ولا يغيب عن البال ان المملكة الأردنية مثلاً دعمت هذا القطاع وبشكل بارز من خلال توفير التمويل بآلياته المختلفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن ان تسهم في احياء كافة المجالات عبر انشاء التجمعات الصغيرة التي تعنى بالحرف اليدوية والترويج لبعض الخدمات وهو ما نراه في مناطق معينة في الاردن من مناطق سياحية مثل عجلون والبترا وغيرها، اما المشاريع ذات الثقل الاكبر فتحتاج الى توفير المستلزمات الفنية المعمارية الى جانب الاراضي لتكون مهيئة للراغبين في العمل بهذا المجال وهنالك العديد من الافكار التي يمكن ان تسهم في تفعيل هذا النشاط ومنها ما يتعلق بتنظيم صناديق استثمار معينة، وبجانب ما تقدم فأن تطوير وتنشيط القطاع السياحي في العراق يحتاج الى مراجعة دقيقة لمكامن هذه الثروة وتحديد المشاكل واقتراح الحلول العملية والفعلية ومنها ما يتعلق بضرورة تهيئة البنى التحتية الداعمة لهذا التوجه من خدمات وطرق وكهرباء فضلا عن انه هذه الاستراتيجية ينبغي لها ان تؤطر الحاجة على المستوى الاقليمي والمحلي في المجالات المختلفة الى جانب ذلك فأن هنالك مجالات مهمة جاذبة للاستثمار في هذا المجال ومنها اعتماد سياقات فنية وعملية ومعلوماتية لكيفية التسويق والترويج لهذا القطاع والعديد من المواضيع ذات الصلة وهي واسعة ومتنوعة وشاملة.

*** كيف تعلقون الرأي القائل إن بعض المصارف الخاصة تمارس نشاطاً صيرفياً فقط؟**

– يبلغ عدد المصارف الحكومية ٧ مصارف ولديها فروعٌ واسعة في جميع المحافظات وهي ذات رصانة وسمعة دولية مشهودة بجانب ذلك شهد السوق المصرفي العراقي انتشارا واسعا للمصارف الخاصة حيث بلغ عددها ٣٧ مصرفا ويبلغ اجمالي رؤوس اموالها مليار وستمائة مليون دولار الا ان هذه المصارف تخضع الى تنافس غير متكافئ مع المصارف الحكومية بحكم عدة اعتبارات منها ما يتعلق بحجم رؤوس الاموال والملكية العائلية والاداء الخدمي مما يجعل البعض منها ليس بمستوى الطموح في التعامل المصرفي في العراق وعلى العموم فأن واقع الاداء المصرفي في العراق والخدمة المقدمة تعكس حاجة ملحة لزيادة عدد الروافد المصرفية لتقديم الخدمة حيث انه هنالك مصرف واحد لكل ٤٥الف مواطن في حين ان القواعد المصرفية تستلزم ان يكون هنالك مصرف واحد لكل ٦٠٠٠ مواطن وان هذا العدد المحدود في العراق يخلق نوعا من الضغط على المصارف لتقديم الخدمة بما يؤثر على مساراتها الاقراضية المختلفة، وتشير التقارير والدراسات الى انه هذه المصارف بحاجة الى دمج البعض منها بما يرفع من كفاءة أدائها النقدي والمالي وبما يخدم التوجهات التنموية في العراق ويعزز من رصانتها ان تدعيم عمل المصارف الخاصة يجعل منها عنصرا فاعلا وجاذبا للاستثمار في المجال المصرفي الا ان نجاح هذه المصارف يحتاج الى توفير الدعامات اللازمة لهذا النجاح منها التكنولوجية المتقدمة والاعتماد على البطاقات الائتمانية وهو ما يستلزم مراجعة سريعة لجوانب النجاح والوقوف على المعوقات وبشكل شمولي.

وواقع الحال لا يغيب دور بعض المصارف الخاصة التي تعمل بقواعد رصينة تقارب في مجال ادائها بعض من المصارف الحكومية لما تتمتع به من شفافية في المعلومات وخبرة في الجوانب الادارية والمصرفية في حين انه هنالك معوقات كبيرة تحد من انتشار عمل المصارف الخاصة ازاء احتياج المواطن للخدمات المذكورة في ظل وجود محددات منها انواع الضمانات المطلوبة و محدداتها مما يجعل منها معيقا لتلبية احتياجات المواطن.

الاقتصادي | العدد (2195) السنة الثامنة - الثلاثاء
(19) تموز 2011

الجـزء الثاني

محـركـات الاداء الصـنـاعـــي

باسم جميل انطون
خبير صناعي

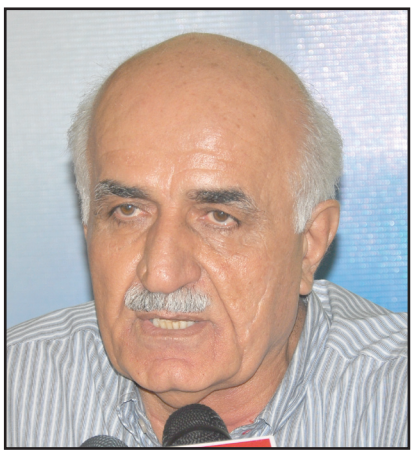

واقع القطاع الخاص في دول الجوار:

1 – تركيا:
المساحة: ٧٨٣،٥٦٢ كم٢
السكان: ٧٣،٧٢٢،٩٨٨نسمة
النـاتج المحلـي الاجمـالي: ٩٦٠،٥١١،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
الصادرات: ١١٧،٤٠٠،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
الاستيرادات: ١٦٦،٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
السياسة الاقتصادية
سياسـة اقتصاديـة واضحـة في الاعتمـاد على اقتصـاد السـوق تشجـع القطـاع الصناعـي و تقـدم دعم لـه بالتصدير و مشاركـة رجال الاعمال و منظماتـه الاقتصاديـة في رسـم السياسـات و الاتفاقيـات الاقتصاديـة و المشاركـة في الوفـود الحكومية لعقـد الاتفاقيات و اعطاء الاولوية لهم. دعـم شركات التصديـر و بنسب من (١٠– ١٨ ٪) شـركات (Holding). اقامـة منظمات صناعية ومـدن (Cluster) و توفـير بنـى تحتيـة لهـا منتشرة حـول اسطنبول و ازمير مناطق صناعية نظاميـة قسم اقيمت قرب الحـدود العراقية لقربها مـن اسـواق التصديـر. تسهيـل فتـح الاسـواق الخارجية لهم من قبل الحكومة تخصص نسب من الاتفاقيـات للقطاع الخاصـ (بروتوكول) وصلت صادرات تركيـا للعراق لعام ٢٠١٠ (٧،٥) مليار $ و تطمح تركيا في الوصـول بصادراتها الى (٢٠) مليـار $ عام ٢٠١٥ وجود عمالـة كبيرة نسبية و نسبة سكان عاليـة (٧٤) مليون صناعات متطورة معتمـدة اساساً على تكنلوجيـا غربية (امتيازات) ماركات نظام حماية للقطاع الخاص.
اغلـب المناطـق الصناعيـة المستحدثـة تعمل على تطبيـق النظـام البيئـي و في مناطـق صناعيـة نظاميـة متوفر فيهـا كل المستلزمات الحديثة وفق الشروط الصحية و تجري حديثاً عملية اصطفاف لهـذه الصناعـات و حتى تقيـم كل منطقة صناعية منظمة خاصة بها (الموصياد) اضافة الى المنظمات المهنية الاساسية.
ارتفعت صادرات تركيـا للعراق من (٧٥٠) مليون عام ٢٠٠٣ الى (٧،٥) مليار عام ٢٠١٠ و ربما وصلت (١٠) مليار $.

2 – ايران:
المساحة: ١،٦٤٨،١٩٥ كم٢
السكان: ٧٤،٧٠٠،٠٠٠ نسمة
النـاتج المحلـي الاجمـالي: ٨١٨،٦٥٣،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
الصادرات: ٧٨،٦٩٠،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
الاستيرادات: ٥٨،٩٧٠،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
قطاع خاص نامي لم يصب بانتكاسة تطور وقاعدة صناعية كبيرة في العديد من المدن قروض ميسرة للصناعي لدعم التصدير مساهمة القطاع الخاص في الوفود و البروتوكولات منظمات مهنية فاعلة عمالـة كبـيرة سكان (٧٥) مليـون صـادرات الى العراق تصل الى (٦،٥) مليار $

3 – الاردن:
المساحة: ٩٢،٣٠٠٠ كم٢
السكان: ٦،٤٠٧،٠٨٥ نسمة
النـاتج المحلـي الاجمـالي: ٣٤،٥٢٨،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
الصادرات: ٧،٣٣٣،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
الاستيرادات: ١٢،٩٧٠،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
اهتمـام كبير في دعم و تطويـر القطاع الخاص بنـاء مـدن صناعيـة حديثـة الزرقـاء و سحـاب اعتماده على الاستثمار الاجنبي خاصة الخليجي و العراقـي و هجـرة رؤوس الامـوال العراقية و تأسيس مشاريع صناعيـة و استثمارية للتصدير للسوق العراقية
رسـوم كمركيـة علـى الاستـيراد (تعرفـة) بشكل عام صناعات استهلاكيـة سوقها الرئيسي العراق (قامت خـلال فترة قصيرة بالاعتمـاد على مشاكل العـراق) وجود ميناء العقبة كذلك مناطق حرة في العقبـة و صـارت نظامية متطورة اسهـام القطاع الخاص الاردني بالوفود و الاتفاقيات الاقتصادية مع دول الجوار منظمـات مهنية مكملة للسياسات الاقتصاديـة الحكومية في اقتصـاد السوق تهيئة بنـى تحتيـة جيـدة متواصلـة لتطويـر المناطـق الصناعية.
نظـام مصرفي بشـكل رئيسي قطـاع خاص فروع مصارف اجنبية صادرات للعراق تصل الى (١،٧) مليار $

4 – السعودية:
المساحة: ٢،١٤٩،٦٩٠ كم٢
السكان: ٢٧،١٣٦،٩٧٧ نسمة
النـاتج المحلـي الاجمـالي: ٦٢١،٩٩٣،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
الصادرات: ٢٣٥،٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
الاستيرادات: ٩٩،١٧٠،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
قطـاع خاص نامي حديـث يعتمد على المقاولات ثم القطاع الصناعي و دخل بمشاركات و امتيازات مـع شـركات غربيـة حديثـة و معامـل متطـورة وصناعـات ثقيلـة حديـد و صلـب و كيمياويـات و بتروكيمياويـات و دعـم كبـير مـن الدولة مدن صناعيـة حديثة واسعة و نظام مصرفي متطور و استثمارات اجنبية واسعة.

5 – سوريا:
المساحة: ١٨٥،١٨٠ كم٢
السكان: ٢٢،٥١٧،٧٥٠ نسمة
النـاتج المحلـي الاجمـالي: ١٠٥،٢٣٨،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
الصادرات: ١٢،٨٤٠،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
الاستيرادات: ١٣،٥٧٠،٠٠٠،٠٠٠ مليار $
قطـاع خاص صناعي نامي لـه جذور قديمة في مـدن صناعية يلقـى التشجيع مـن الدولة و الدعم خاصة النسيج هناك برجوازية صناعية مع عمالة فنية ماهرة لسد حاجة السوق المحلية من الصناعة و تصدر كميات كبيرة لدول الجوار خاصة العراق بدأت هـذه الصناعـات بالدخول بامتيـازات فنية مـع شركات عملاقة خاصة في مجال الادوية اغلب مكائن المشاريع محلية الصنع.
تشـكل عمليـة تطوير القطـاع الخاصـ الصناعي في اغلـب دول الجـوار من الاولويات في السياسة الاقتصاديـة لحكومـات دول الجـوار حيـث تعمل على دعـم و تطوير الانتاجيـة لغرض سد الحاجة المحليـة و تحقيـق الاكتفـاء الذاتـي اضافـة الى الاهتمـام بالصـادرات و تقديم الدعـم لها لتحقيق مـوارد اضافيـة في رفـع حجـم النـاتج المحلـي و ايجـاد فرصـ العمل للعاطلـين و خاصة الشباب وتحتـل الاولوية في اغلـب السياسات الحكومية و العمـل علـى تهيئـة الفرص لـه و تسهيـل عملية الاستثمـار للقطـاع الخاص المحلـي الاجنبي عبر تشريع قوانين ملائمة كذلـك القضاء على الروتين و المتابعـة الميدانيـة مـن قبل اعلـى المستويات في الدولـة لوضع الاستثمار و اجـراء لقاءات دائمية مـع ممثلي القطاع الخاصـ و تعمل الشركات على تطويـر واقعهـا الفنـي بمكائنهـا لغرض تحقيق المنافسة مع دول الجوار.
كمـا هناك اهتمام سياسي كبير من قبل المسؤولين

في اشراكهم بالوفود الاجنبية و دعم منظماتهم المهنية.
اما في المجال الاقتصادي التوجه العام نحو اعتماد اقتصاد السوق و دعم هذه السياسة في المجال العملي و تشريع قوانين متواصلة لغرض تذليل العقبات مع بقاء جذور الاقتصاد الموجه.
يعمل القطاع الخاص في دول الجوار لغرض تطوير نفسه و استحداث ارقى التكنولوجيات الممكنة و يتلقى الدعم المتواصل من الحكومات ومن منظماته اضافة الى البنوك و المؤسسات المالية. كما تقوم المنظمات الدولية تقديم منح لبعض الصناعات كمساعدات لحل مشاكل البطالة ، كما يعمل لتطوير نفسه لغرض تحقيق المنافسة مع دول الجوار له.
هناك اشراف و ربط لكافة المشاريع مع المنظمات المهنية و ثقة عالية بالمشاريع الصناعية بهذه المنظمات و اشراف متواصل عليها و اهتمام بها كما يوجد نفس الشيءمن قبل الحكومات لأنها تعتبرها القاعدة الاقتصادية و السياسية لها ومتسمة منها المشاريع صغيرة و مسجلة اغلبها لأنها تتلقى دعم خاص من المنح من قبل المنظمات الدولية خاصة في الاردن و تركيا و تحتاج ذلك لثقة هذه المشاريع بالأنظمة القائمة و استمرار تطورها حسب حاجة القطاع الخاص.
تعمل اغلب دول الجوار على ادارة المشاريع الكبيرة كهرباء، نفط ، خدمات كبيرة من قبل الحكومات وبشكل متناسب مع امكانيات الدولة عدا ايران فهي تتدخل بشكل اكبر في بعض تفاصيل الاقتصاد و لكن يبقى للقطاع الخاص دور مهم و بشكل عام فان عمر القطاع الخاص و بشكل خاص الصناعي في دول الجوار قصير لا يتجاوز (٤٠) عاما قياسا في الدول الاوربية و امريكا و اهم شيء هناك انظمة عمل تحدد العلاقة بين رب العمل و العامل و هناك مؤسسات و منظمات تتدخل عندما تحدث تجاوزات من احد الاطراف.

- المرتكزات الوطنية:

اغلب المناطق الصناعية تقع في اطراف المدن و قسم قليل القديم منها داخل المدن و عليه فان المستوى الثقافي لسكنة الاطراف دون المتوسط بل حتى تسود الامية و الجهل في اغلب هذه المناطق كون اغلبها من المهاجرين من خارج المدن الكبيرة و الريف.
الوضع الامني في اغلب هذه المناطق هش بين مد و جزر.
تعتمد في الادارة العامة على مدراء النواحي مع ادارة مركزية مرتبطة بالمدن.
هناك احدى المدن الصناعية (النهروان) لصناعات الطابوق و دباغة الجلود لديها ادارة مستقلة مرتبطة بوزارة الصناعة. و هناك تشابك كبير في ادارة القطاع الصناعي و المناطق الصناعية بين الوزارات و الهيئات المحلية في مراكز المحافظات.
اما الاقتصاد فهو بشكل عام مرتبط بالمركز و يتأثر بشكل كبير بالأوضاع الاقتصادية العامة لموازنة الدولة و نسب الصرف على الخدمات لا زالت وارادات النفط تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد.
-- منهجية سياسة المؤسسة
على الاغلب تسير بشكل عشوائي غير منضبطة مع تعطل الاجهزة الرقابية.
اما حقوق الملكية الفكرية: فهي غير مصانة لا بل مستباحة و لا رادع و بالإمكان التجاوز عليها لضعف تطبيق القوانين و التشريعات بحق المتجاوزين.
اما تنظيم الاعمال و النظام الضريبي فهو غير مستقر و هناك انفلات في التحاسب ما عدا ما يدخل عن طريق الاستيراد لبعض المصانع فالتصريحة الكمركية هي الدليل لدفع الضرائب و مع ذلك فهناك تهرب ايضاً من التصريحة و يبقى القطاع الخاص الصناعي الملتزم الاول في تسديد الضريبة و ايقاف تطبيق قانون التعرفة الكمركية لسنة ٢٠١٠ قد زاد من فوضى الاستيراد.
اما لوائح العمل فهناك قانون عمل ساري المفعول رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧ و يطبق حالياً و لكنه بوجود تسيب كبير في تطبيقه و تقاعد العمال ضعيف جداً لا يتجاوز (١٥٠) $ كحد اعلى شهرياً و هناك مسودة قانون عمل مطروحة امام مجلس النواب لغرض تشريعها و هي متطورة و اكثر تماشياً مع الاوضاع الحالية. و التفاوت في التقاعد بين موظفي الدولة و الخاضعين لقانون التقاعد و الضمان الاجتماعي من القطاع الخاص و المختلط يعمل على احجام الكثير من منتسبي الدولة من الالتحاق بالقطاع الخاص و المختلط.

I -عوامل الانتاج:

هناك موارد بشرية لدى القطاع الخاص لكنها نزفت الى قطاع الدولة بعد مضاعفة رواتب العاملين في القطاع العام و حدثت عملية انتقال سريعة بشكل رسمي و غير رسمي عكس ما كان سابقاً الموظف الحكومي يهرب من القطاع العام لكي يلتحق بالقطاع الخاص لوجود فروقات كبيرة في الرواتب.
اما الموارد التكنولوجيا فأصبحت ضعيفة في القطاع الخاص بحكم التوقف الطويل و التقادم التكنولوجي لمكائنه و عدم التجديد و الانغلاق عن العالم الخارجي و العولمة التي حدثت و ضعف امكاناته المادية.
اما الموارد المالية للقطاع الخاص فقد هزلت و بدا يأكل في كل مدخراته بل حتى انتهت التراكمات القديمة، و هجر اغلب القطاع الصناعي الخاص عمله نحو قطاعات اقتصادية اخرى كالعقار و التجارة او الهجرة الى دول اخرى قريبة للعمل و الحصول على دخل اخر، و هذه احدى الصفات المرنة للقطاع الخاص العراقي في الانتقال من نشاط الى نشاط اخر في حالة حدوث الكساد في احدى القطاعات كما يمتاز بتوزيع استثماراته في عدة انشطة.
اما البنى التحتية فقد تقادمت في المناطق القديمة و لم يجر عليها اي تأهيل و كذلك المناطق الجديدة لم يجري عليها اي اعمار بل اصبحت المدن الصناعية في حكم المنتهية قياساً بدول الجوار.
الخدمات شبه مفقودة الاتصالات السلكية و مستلزمات الدفاع المدني و الاطفاء و الامن و الطاقة
اهم التحديات التي يعاني منها القطاع الصناعي الخاص (توصيف) و الحلول المقترحة

المشكلة - الحل

١ – فقدان استراتيجية صناعية واضحة حيث بقت سياسة الحكومة بين افكارها في الاقتصاد المركزي الموجه الفعلي و هيمنة القطاع العام والتصريح اعلامياً بمنهج اقتصاد السوق الحر
١ – العمل على وضع استراتيجية الانتقال الفعلي لاقتصاد السوق الاجتماعي وفق المادة (٢٥) من الدستور و تطور القطاع الخاص مدعوم بقرار سياسي.
٢ – ضعف التركيبة الاجتماعية و الفكرية للقطاع الخاص الصناعي العراقي ، و واهمية مساهمته في عملية التنمية الفعلية.
٢ – العمل على تأهيل و تدريب القطاع الخاص بدورات متوالية و خلق كادر قيادي فكري بالاستفادة من تجارب الدول التي انتقلت الى اقتصاد السوق و بساندة منظمات الامم المتحدة (ILO) و (UNIDO).
٣ – ضعف الامكانات المادية للقطاع الخاص الصناعي و تعرضه للفقر و الافلاس بعد غلق مصانعه لأكثر من عقدين من الزمن.
٣ –العمل على توفير قروض ميسرة و تقديم منح دولية و مصرف تنموي كبير يقدم قروض ميسرة و بفوائد زهيدة يدار بعقلية القطاع الخاص.
٤ – فقدان القطاع الصناعي الخاص للخبرة الفنية و الكادر المهني من العمالة الفنية المدربة بسبب الهجرة ، و الحروب ، و عدم استقرار الوضع الامني ، و قلة المعاهد الفنية في تخرج العمالة الوسطية الفنية ، اضافة الى ضعف الكادر الذي تخرجه وزارة العمل و مراكز التدريب.
٤ – التأكيد على أهمية التعليم المهني و تغير التركيبة للتعليم من (٨٠ ٪) اكاديمي (٢٠ ٪) مهني الى العكس و هذه العملية تحتاج فتح معاهد مهنية متطورة و تجهيزها بالمعدات الفنية و المختبرات الحديثة مع تكثيف التدريب بدعم المنظمات الدولية و وزارة العمل و التعليم العالي و التربية.
٥ – فقدان الكادر الاداري و رجل الاعمال الصناعي المهني ، بسبب توقف الصناعة ، وتحول رجل الاعمال الى قطاعات اخرى ، التجاري ، العقاري، الخدمي، سوق الاوراق المالية... الخ.
٥ – العمل على خلق بيئة صناعية قانونية ملائمة لاستعادة هذه الكوادر و الكفاءات الصناعية و خلق بيئة جاذبة للمستثمر الصناعي الوافي

المهاجر و الاجنبي.
٦ – ضعف الادارة و ذهل كثير من المعامل واصحابها فكرياً ، و تكنلوجياً بسبب ابتعادها عن العالمية في مجال الصناعة و تطور الانتاج عبر عقود من الزمن و هجرة قسم كبير منها لدول الجوار.
٦ – العمل على الحصول على امتيازات (Know How) صناعية لماركات عالمية وتدريب الصناعيين عبر جولات لمعامل متطورة ودخول باستثمارات و شركات صناعية مع شركات متطورة.
٧ –فقدان التجمعات الصناعية المخدومة و المدن الصناعية الحديثة و انتشار المدن العشوائية في الصناعة خاصة القريبة من بغداد.
٧ – اعمار المدن الصناعية النظامية و بناء مجمعات صناعية حديثة متخصصة ذات مواصفات عالمية.
٨ – ضعف التشريعات الحالية المشجعة للقطاع الصناعي الخاص و تعطيل القانون المشجعة له مثل قانون التعرفة الكمركية ، قانون حماية المستهلك ، قانون التنافسية ، حماية المنتج الوطني... الخ.
٨ – اصدار تشريعات تعمل على تشجيع الصناعة و خلق بيئة استثمارية تسهم في خلق تنمية صناعية حقيقية
٩ –التماهل في تطبيق المواصفات الفنية الحديثة و الصحية على السلع الداخلة للبلد، مما سهل دخول سلع و بضائع رديئة من دول الجوار غير قابلة للمنافسة مع المنتج الوطني.
٩ – العمل على تفعيل قوانين التقييس و السيطرة النوعية و المواصفات و الرقابة الصحية و نظام الجودة و الرقابة الحدودية و بناء المختبرات الحدودية للحد من تدفق السلع الرديئة.
١٠ – قلة الطاقة الكهربائية و ضعف تجهيز الوقود الى المناطق الصناعية الذي ادى الى ارتفاع كلف الانتاج و عزوف الصناعيين عن تشغيل مصانعهم.
١٠ –بناء محطات كهرباء خاصة بالمناطق الصناعية و توزيع مولدات مع تجهيزها بالوقود على مدى (٨) ساعات و بشكل مدعوم.
١١ – حرمان القطاع الصناعي من الاعفاءات الضريبية و الرسوم المختلفة.
١١ – اعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم و الضرائب لغرض تشجيع المستثمر و دخول رؤوس الاموال الاجنبية و لو لمدة (٥ – ١٠) سنة.
١٢ – الاسلوب البيروقراطي و الروتين لدى مراجعة دوائر الدولة و خلق المعوقات و تفشي الفساد الاداري.
١٢ – العمل على تفعيل النافذة الواحدة امام الصناعي و المستثمر و تفعيل الحكومة الالكترونية للحد من المراجعات الروتينية.
١٣ – عدم وجود مسح صناعي دقيق يحدد واقع القطاع الصناعي الخاص و لفترة طويلة.
١٣ – ضرورة تظافر الجهود و لعدة جهات لإجراء مسح صناعي دقيق لتحديد الاتجاهات و المهمات المطلوبة و سبل النهوض بها.
١٤ – تعطل دور المنظمات المهنية و الاتحادات وتهميش دورها في تنظيم القطاع و ضعف القيادات لهذا القطاع خاصة اتحاد الصناعات العراقي وتدخلات القوى السياسية و السلطة في فرض قيادات غير مؤهلة.
١٤ – اعطاء الدور الريادي لاتحاد الصناعات العراقي و توفير اجواء انتخابية سليمة له لمتابعة شؤون القطاع الصناعي و الحد من التدخلات في شؤونه و اعطاؤه الاستقلالية لإقامة مظلة للقطاع الخاص العراقي.

الاقتصادي | العدد (2195) السنة الثامنة - الثلاثاء (19) تموز 2011

تجارة المخـدرات الدموية في المكسـيك

أخـذت كارتـلات أو اتحـادات المخـدرات الاحتكاريـة المكسـيكية تسـتهدف حراس الحـدود و وكلاء الجمارك الأميركية بالرشى و إغراءات الجنس بشكل متزايد، كما جاء في تصريح لأحد مسؤولي الأمن الأميركيين.

فقد أخبر تشارلس إدواردز من قسم أمن الوطن الأميركي لجنـةٍ من مجلس الشـيوخ أن هذه الكارتلات تسـتخدم ما أسـماه بالفسـاد المنتظـم من أجـل تهريـب المخدرات و المهاجريـن إلـى داخل الولايـات المتحدة. و قـال أن هذه الكارتـلات تسـعى أيضـاً لمعرفـة مـا يتعلـق بتحقيقات البوليس السـرية. و قال مسـؤول آخـر إن 127 وكيلاً قد اعتُقل أو حوكم منذ عام 2004.

و أعلـن ألان بيرسـن، مأمـور حمايـة الحـدود و الرسـوم الجمركيـة الأميركيـة أن الهجمات التي تشنها المكسيك ضد الكارتلات بارتباط مع الزيـادة في تشغيـل وكلاء حدوديين في السنوات الأخـيرة قد ضاعف مـن مخاطر الفساد. و قد أسمى السيـد إدواردز كارتل زيتاس Zetas بكونه من المتورطين على نحو متزايد في الفساد المنتظم. و قد جاء ذلك في شكل رشى نقدية، و تودّدات جنسية، و طرق أخرى لتشجيع وكلاء الحـدود على مساعدة تجّـار المخدرات، و أولئـك المتورطين في تهريب المهاجرين غير الشرعيين، أو على التغاضي عن نشاطهم، كما قال.

و في تقريـر لجوليـان ميغليريني من مكسيكو سيتـي عن الحرب على المخـدرات أن خبراء قضائيين يقولـون إن عدد المتوفين يمكن أن يرتفع أكـثر حين يستمرون في استكشاف المنطقة الشمالية الشرقية من ولاية تاموليباس المكسيكيـة. و قد أصبـح اكتشاف ما لا يقل عـن ١١٦ جثةً في مقابـر جماعية هناك الحـدث الأكثر بشاعةً في الحرب على كارتلات المخدرات في البلد التي بلغت أربع سنوات.

و سبـق لمدينـة سان فيرنانـدو، التي تبعـد حـوالي ١٥٠ كيلومتراً عن الحدود مع تكساس، أن ضربها العنف المرتبط بالمخدرات بشكلٍ واسع و تبـدو الجهـود الهادفـة للسيطـرة على الوضـع عديمة الجـدوى. و قـد عُـثر في آب الماضي على ٧٢ جثـة لمهاجرين من أمـيركا الوسطى و أميركا الجنوبية على مشارف المدينة. و هؤلاء المهاجرون، الذين كانوا يشقّـون طريقهم إلى الحـدود، قتلهم رجال عصابات المخـدرات بعد أن رفضوا العمل معهم.

لقد نشـرت الحكومة الفيدرالية مئاتٍ أخرى مـن القوات العسكرية في المنطقـة و وعـدت بتحسين الوضـعٍ الأمني. و لكن بعد أقـل من ثمانية أشهـر حدثت مجـزرة أكثر فتـكاً في البقعة نفسها، بعـد أن اختُطف في الظاهـر ركّاب حافـلات مسافات بعيدة على أيـدي الزيتاس، و هو أحد أعنف كارتلات المخدرات في المكسيك.

و كمـا يقـول ألبيرتـو إسلاس، و هـو محلل أمنـي، في تقريـر له من مكسيكـو سيتـي، فإن هـذه المآسـي، إلى جنب حالات القتـل المقصودة لكبـار المسؤولـين و أعضـاء القـوى الأمنيـة، تغـذي الأفكار المتعلقة بكـون تامانوليباس "دولـة فاشلة" محتملة داخل المكسيك - ملاذ تجار المخدرات، و مهرّبي الأشخاص، و المجرمين من كل نوع.

و ترفـض الحكومـة الفيدراليـة هذه الرؤيـة بشدة. لكـن حاكم الولاية أغيديـو تـور كونتو قـال مؤخـراً إن العنف ليـس فقط تهديـداً لسكان تاموليباس، بل هـو أيضاً "وضع يؤثر على الأمـن الداخلي للمكسيك".

و لا يُخفـي سـكان سان فيرناندو على الـدوام إحساسهم باليأس في ما يتعلق بفوضى الوضع الأمني. و قد اكتشف المقيمون هناك أمر المجازر مصادفـةً، كمـا قالت إحدى الأهـالي للبي بي سي عن طريـق الهاتف. "فنحـن نشـم رائحةً كريهـةً لأن هناك منـزلا للجنازات قريـب من المكان الـذي نمر بـه يومياً، كما قالت المـرأة التي طلبت إبقـاء اسمها مجهولاً، و أضافـت أنهـم يعيشـون في خـوف، و لا أحد يخـرج إلى الشارع بعد الساعة السابعة مساءً.

أمـا في دار بلديـة مدينة سان فيرناندو، فإنهـم لا يقبلون طلبات إجراء مقابـلات "لاعتبارات أمنية". و هذه البلدة ليست المنطقة الوحيدة من تاموليباس، و هي ولايـة بحجم جمهورية التشيك، التـي شلّها العنف فعليـاً. فهنـاك أيضاً سيـوداد مير، و هي بلـدة أبعـد إلى الشمال، التي كانـت مشهد "الهجرة الجماعية" الأولى من التقاتل في تشرين الثاني الماضـي. فبعد أن بدأت عصابات المخـدرات المتنافسة تتقاتل بينها على البلدة الحدودية، فر ٤٠٠ من سكانها إلى مدينة قريبة أكثر أماناً.

و إلى الجنـوب، قرب عاصمة الولاية، سيوداد فيكتوريا، قُتل رودولفو تور كانتو، مرشح الحزب الثوري لمنصب الحاكم و أخو الحاكم الحالي، و ذلـك في كمين في حزيران عـام ٢٠١٠. و كان يُعتبر المفضّل للفوز في الانتخابات و قد جعل مكافحة الجريمة أحد وعود حملته الرئيسة.

و تعد ولاية تاموليباس تقاتلاً دموياً بين اثنين من أقوى الكارتلات في المكسيـك، و همـا الزيتاس المشـكّل من الجنود الفارين من الجيش في أواخـر تسعينيات القـرن الماضي و كارتل الخليـج Gulf، الذي اعتاد أن يكـون معقله في هذه المنطقـة. و قد قفز رقم المقتولين لأسباب تتعلق بالمخدرات في الولاية من ٩٠ في عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ١٢٠٠ في عام ٢٠١٠. و يذهـب بعضـ الناس في المكسيك إلى حـد القول إن الحكومة الفيدرالية قد فقدت تاموليباس!

عن/ BBC News

ترجمة و إعداد / عادل العامل

سـر الاسـتهـلاك فـي الصـين

ترتدي ليلي لي حبلا قصيرا معلقا فيه بطاقة بلاستيكية صغيرة حول رقبتها حتى في ايام عطل نهاية الاسبوع. انه وسام الشرف وذلك لانه يرينا بانها امرأة تمتلك وظيفة الطوق الأبيض (وهو مصطلح أوجده كاتب امريكي يطلق على هؤلاء الذين يشغلون مناصب احترافية و ادارية او مناصب للإعمال المكتبية) حيث ان ليلي لي تعمل كسكرتيرة في شركة أكسس اسيا و هي شركة ابحاث للبيع بالتجزئة و تستعمل سماعات الاذن من صنع شركة ابل Apple لهاتفها النقال الرخيص الصيني الصنع الذي تضعه في جيبها لذا فمن الخارج تبدو و كانها تمتلك هاتفا من نوع اي فون iPhone و تقود سيارتها للذهاب الى العمل على الرغم من انها تستغرق بذلك وقتا اطول بأربع مرات فيما لو تستقل وسيلة نقل عمومية ذلك فقط لتري العالم سيارتها الصغيرة.

ترجمة / إسلام العنبكي

منذ عقود من الحرمان و تقليد العادات فان الصينيين يعتبرون السلع الاستهلاكية الباهظة الثمن علامة للنجاح فلذلك هم يستعرضون ما يستخدمونه من سلع في العلن فقط ليرى بقية الناس ذلك بينما هم يبخلون حتى على البنس الواحد بعيدا عن الأنظار فترى صاحب سيارة البي ام BMW الفاخرة له القابلية على ان يقود سيارته ما يقارب النصف ساعة على ان ينفق ٥٠ سنتا ليصف سيارته. و انها لتتردد في ان تنفق المزيد على أثاث البيت الداخلي ذلك أن لا احد غير أفراد عائلتها يرى ما في داخل الشقة.

و وفقا لبعض التخمينات فان الصين ستصبح ثاني اكبر البلدان المستهلكة في العالم و ذلك بحلول عام ٢٠١٥ و هي مرتبة ليست ببعيدة عن امريكا.

فالصينيون يشترون بالفعل كماً اكثر من السيارات مقارنة بالناس في البلدان الاخرى. لذا فان الصين في طريقها ان تصبح البلد الاكبر من حيث امتلاء سوقه بالسلع المترفة. فوضعت الحكومة المركزية زيادة في الاستهلاك الوطني كأسبق اولوياتها في خطتها الخمسية.

وما يثير الاستغراب هو دأب الشركات الغربية على تصدير سلعها بكميات كبيرة الى الصين. ففي الرابع من شهر تموز اكدت شركة نسلة (Nestlé) وهي اكبر شركة مواد غذائية في العالم بانها في محادثات جارية مع شركة هسو فو جي و هي اكبر شركة مصنعة للحلويات و المخبوزات وذلك في صدد شراء الشركة فإذا تم التصديق على العقد فأنها بذلك ستصبح من أعظم الأحداث في الصين حيث وصلت قيمة شركة هسو فو جي الى ما يعادل الـ٢,٦ بليون دولار في سوق الاسهم السنغافورية. حيث ان الصين هي السوق الذي يحتل المرتبة التاسعة الاكبر بالنسبة لمنتجات نسلة (Nestlé) و بمبيعات توازي الـ٢,٧ بليون دولار العام الماضي. و هذه هي نصف الكمية التي تبيعها شركة نسلة (Nestlé) في البرازيل على الرغم من ان التعداد السكاني في الصين يعادل سبع اضعاف ما هو عليه في البرازيل. لذا فأن تعطش نسلة (Nestlé) لضم شبكة توزيع شركة هسو فو جي اليها و لتستفيد من خبرتها هو ما يوخز بخفة براعم التذوق لدى الصينيين!

"ان نفهم ما يريده المستهلك هو الامر الاهم لدينا" ذلك ما قاله بول بلوك رئيس شركة نسلة (Nestlé). ان سوق المواد الغذائية هو السوق الاكثر رواجا من غيره فاذا كنت تحاول ان تبيع الجبن في الصين فاعرف انه امر مماثل لمحاولتك ان تبيع الستنكي توفو في سويسرا (الستنكي توفو: هي عبارة عن وجبة سريعة محلية تشتهر بها البلدان الاسيوية و بالاخص الصين و تايوان و هونغ كونغ) فكانت شركة نسلة (Nestlé) تتحسس الفرائس على مدى العامين الماضيين في الصين لتنقض عليها و شركة هسو فو جي ليست اول الفرائس ففي شهر ابريل/نيسان كان لها دعما ماليا مسيطرا في مجموعة ينيلو للمواد الغذائية و هي شركة تملكها عائلة صينية تصنع حليب الفول السوداني و عصيدة الارز المعلب.

و تصب الشركات ذات الجنسيات المتعددة التي تحاول ان تكسب المستهلكين الصينيين تركيزها بالفعل على المناطق الساحلية المزدهرة.

و لشركة P&G الامريكية المصنعة لغسول الشعر (الشامبو) و معجون الاسنان و امور اخرى مماثلة مقرا في الصين في مدينة غوانكزو بينما مقر غريمتها شركة انكلو دتش في شانغهاي. و على الرغم من ذلك فان كلتا الشركتين تصبوان الى ثورة ثانية بين المستهلكين الصينيين البالغ عددهم ٦٦٥ مليون نسمة الذين يعيشون في اماكن ريفية.

لا تزال فجوة الدخل بين مدن الصين الساحلية و المدن الداخلية هي من ١ الى ٦ الا ان الدخل في الاماكن الريفية يتزايد و ان الـ٦٦٥ مليون نسمة هم رؤوس كافية لان تستخدم كل كمية الشامبو المصنع!

و تمثل الحكومة الصينية تحديها الفريد (فكل شيء له علاقة بالسياسة" ذلك ما قاله مكجيوجر الرئيس الاسبق لغرفة التجارة الامريكية في الصين. "تسمح هذه الحكومة للشركات الاجنبية ان تضع اسهمها في السوق في الوقت الذي تكون هي بحاجة لها" حيث يمثل ذلك هدفا يحقق على المدى الطويل يستقى من الاجانب لكي تستطيع بالنتيجة بناء ابطالها الخاصين بها. و حتى ما تصل الى تلك النقطة فانها تواصل دفع الشركات الاجنبية المصنعة للسيارات من بين الاخرين الى الشراكة غير الهائئة مع الشركات الصينية.

و لقد شعر معظم منتجي السلع الاستهلاكية الغربيين بوقع يد الصين الثقيل عليهم. و ذلك عندما تم استدعاء رئيس شركة مويت هينسي لويس فيمتون و هي شركة للمنتجات الفاخرة الى السفير الصيني في باريس عام ٢٠٠٨ لتوبيخه بعد ما ان قال نيكولا ساركوزي الرئيس الفرنسي انه يريد ان يلتقي بـ دالي لاما. و في الاسابيع المقبلة فان اعداد النساء المتقدمات الى محلات لويس فيتون في الصين حاملات معهن حقائب لويس فيتون المقلدة طالبات بوقاحة ان يستعدن نقودهن.

و وقعت شركة ينوليفير مؤخرا في مشكلة وذلك جراء تلميحها بأنه سيرتفع بعض اسعار منتجاتها. و تشعر الحكومة الصينية بالرعب حيال التضخم و تلك مخاوفها يمكن ان تشعل شرارة الاضطراب. حيث اتهمت شركة يونليفير بانها تحث متسويقها بان يدخروا منتجاتها و صفعتها جراء ذلك بغرامة ثقيلة. ولكن ذلك الامر لم يعق هارش مانواني المدير التنفيذي للشركة بان يضاعف عمل الشركة خمس مرات في السنوات المقبلة.

مديح رؤساء الجانب المحلي المفرط:

لا تعد الحكومة المركزية المشكلة الوحيدة فقط. فالشركات بحاجة الى ان توطد العلاقات الودية مع المالكين المحليين ايضا. و حتى قرارات رؤساء المحافظات هي امر ذو الحاح و ذلك للحصول على الارض و اليد العاملة و التراخيص و المزيد من الفرائس المكتوبة على الورق التي تحتاجها الشركة لتستمر في عملها. حيث يفضل رؤساء الجانب المحلي الشركات الصينية و ذلك سيكون سببا اخر الى توطيد العلاقات.

و تتمثل مشكلة اخرى للشركات المتعددة الجنسيات في ان الشركات الصينية تستطيع مواكبتها و على نحو سريع. "سيكون الممثلون المحليون منافسين شديدين" ذلك ما افادت به تخمينات ديريك سولكر في شركة لونر كبيتال و هي شركة خاصة.

فحتى الان تتمتع الشركات الأجنبية بسمعة تبعث على الراحة من حيث النوعية و السلامة. و تسبب تلوثا كبيرا في ورشات لصناعة الورق المعدني الفضي محافظة زهيانج مؤخرا بإصابة ١٠٣ اطفال و عدد من البالغين. فالمستهلكون الصينيون يكرهون ان يصابوا بالتسمم حالهم حال اي شخص اخر لذا ان تلك الحالات تحث الكثير من الناس الى شراء السلع ذات العلامات الغربية. الا ان الصناعات المحلية بوسعها صناعة بضائع ارخص بكثير و نوعيتها تتحسن بالتدريج.

حيث ان بعض الشركات المصنعة للسلع الغذائية و التي تبلي بلاء حسنا في بلداها ايضا تقوم بأداء مدهش في الصين. و في امريكا فان شركة ماكدونالد تعيق نمو شركة كنتاكي فرايد كتشن (KFC و هي جزء من ماركة Yum!) حيث ان لشركة كنتاكي فرايد كتشن ٣،٣٠٠ مطعم و هو اكثر بثلاثة أضعاف من غريمتها ذلك فضلا عن افتتاحها مطعما جديدا في كل يوم يمر. يتمثل سر شعبيتها في مدرائها الذين يمتلكون الحرية في ان يكيفوا عروض كنتاكي فرايد كتشن مع الذوق الصيني.

عن / صحيفة الايكونومست

الاقتصادي
العدد (2195) السنة الثامنة - الثلاثاء
(19) تموز 2011

المرصد الاقتصادي

الاقتصاد (العلم القائم على الفطرة)..
ترجمة جديدة ترفد المكتبة الاقتصادية

عرض / صابرين علي

صدرت الترجمة العربية للكتاب الموسوم (الاقتصاد،العلم القائم على الفطرة) لمؤلفيه جيمس غورتيني وريتشارد ل.ستروب ودوايت رلي، ترجمة الدكتورعباس ابو التمن وهو اقتصادي له مشاركات هامة في عدد من المؤتمرات والندوات، فضلاً عن اسهاماته البحثية الكثيرة التي نشرت في المجلات و الصحف الاجنبية والعربية والمحلية.

الترجمة نشرت بطعتها الاولى عن منتدى بغداد الاقتصادي وهو احدى منظمات المجتمع المدني حيث شملت مقدمتين عربية واخرى انكليزية، وأربعة فصول.

وان قيام منتدى بغداد الاقتصادي بترجمة هذا الكتاب يعد جزءاً من برامجه لتحقيق واحد من اهداف المنتدى في نشر الثقافة والوعي العام في التفكير الاقتصادي الموضوعي والمفاهيم والتطبيقات وذلك بإشراك مجموعات المجتمع ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي على اسس علمية وموضوعية ابداعية تستعيد وتحفظ للاقتصاد والاقتصاديين الدور الرئيس والفاعل في حياة المجتمع وتطوره.

وهو يشتمل على أربعة اجزاء حيث شمل الجزء الاول عشرة عناصر أساسية لعلم الاقتصاد والتي تمثل المرتكز لتفكير اقتصادي سليم والتي تميز الحقائق الاقتصادية عن الهراء والخيال الاقتصادي في حين ذهب الجزء الثاني الى تناول سبعة مصادر رئيسة يمكن ان تشكل قاعدة لكل من التقدم الاقتصادي والثروة، حيث شرح اهمية ما يمكن ان تقوم به الحكومات بحماية اموال الناس وممتلكاتهم من الاعتداء عليها وتطبيق العقود بأسلوب عادل وتوفير الحصول على المال بشكل سليم ويفسر بهذا الجزء تحسين المستوى المعيشي للناس الاعتياديين منها نظام قانوني وأسواق تنافسية ووضع قيود على اللوائح الحكومية التنظيمية وضرورة وجود سوق رأس مالي كفوء وان يكون هناك استقرار نقدي فضلاً عن وجود معدلات ضريبة منخفضة وضرورة وجود تجارة حرة تتقدم من خلالها الامم من خلال بيع السلع والخدمات التي يمكن ان تنتج بكلفة منخفضة نسبياً.

فيما عرض الكتاب في الجزء الثالث التقدم الاقتصادي ودور الحكومات واثر العملية السياسية على الواقع الاقتصادي من حيث اثر الديمقراطية في معالجة القضايا الاقتصادية حيث قيد الحكومة بوظائف أساسية محددة.

أما الجزء الرابع تناول اثني عشر عنصراً للتمويل الشخصي و التي تساعد على صنع خيارات اقتصادية أفضل مؤكداً على ضرورة توفير المزايا لكل فرد من خلال اكتشاف المميزات المقارنة التي توضح كيف يمكن للتجارة الحرة ان تجعل من الممكن للناس في البلدان المختلفة تحقيق مستويات معيشية عالية ووجود عنصر التنظيم الذي يعد اساساً في تقدم الناس الى الامام بصورة سريعة وبمساعدة الاخرين واكتشاف طرق افضل لانجاز الاعمال، في حين ذهب في العنصر الثالث الى ضرورة الادخار في الكسب من خلال وضع برنامج ادخاري منظم، وعدم التمويل لأشياء اطول من حياتها النافعة يعد عنصرا من العناصر التي تعد بحسب تقديرات المؤلفين لهذا الكتاب من الأمور الأساسية التي تشجع على التمويل الشخصي، كما حذر المؤلفان من مديونية بطاقات الائتمان ودعوا الى شراء مواد مستعملة كطرق للحصول على عائدات اكثر من الاموال كما أكدا ضرورة بدء كل شهر بالدفع في حساب ادخارات العالم الحقيقي وجعل الفائدة امرا مهما يعمل لصالح الفرد وتوزيع العمل والتجارة في ميادين عدة لان وضعها في مكان واحد الامر الذي يعرضها لمخاطر السوق والحث على صناديق الاسهم المقايسة ان تساعد على التغلب على الخبرة من دون التعرض لمخاطر مفرطة، فيما حث المؤلفان في العنصر العاشر على الاستثمار في الأسهم لأهداف بعيدة الأمد وزيادة نسبة السندات في وقت الحاجة للاموال كما حذرا من المشاريع الاستثمارية الواعدة بمرور عال مع المخاطر القليلة او المعدومة فيما ذكرا في العنصر الثاني عشر تعليم الاطفال كيفية كسب الاموال وانفاق الاموال بحكمة.

الكتاب يعد اسهامة فاعلة في تنمية الفكر الاقتصادي من خلال الافكار التي عرضت فيه، كما انه يعد في الوقت عينه التفاتة ذكية من المترجم والباحث الاقتصادي الدكتور عباس أبو التمن لإشاعة الوعي الاقتصادي في المجتمع.

اقتصاديات

عقـــود أم عُقـــد؟

■ عباس الغالبي

اتجهت الحكومة مؤخراً الى مايسمى بعقود الدفع بالاجل، واقترحت مسودة قانون بهذا الاتجاه مازال يراوح في أروقة مجلس النواب، مبينة من خلال تصريحات رئيس الحكومة نوري المالكي ان هذه الطريقة من شأنها تسريع عملية اعادة الاعمار وتنفيذ الكثير من المشاريع في القطاعات الاقتصادية والخدمية كافة مع عدم الدفع النقدي الذي قد يرهق الموازنات السنوية.

ولعل الحكومة تسعى في هذا الاتجاه الى تقديم الخدمات وتنشيط القطاعات الاقتصادية حتى ولو أثقل كاهل الاقتصاد بديون تضاف الى ماتبقى من الديون السابقة التي ورثها الاقتصاد جراء السياسات والممارسات الحكومية قبل عام ٢٠٠٣.

ولانعلم هل ان الجهة التي عملت على اعداد مسودة قانون الدفع بالاجل أخذت بنظر الاعتبار هذه الجدليات، وهل أغفلت عن مديات الانعكاسات السلبية المترتبة جراء عقود الدفع بالاجل، وهل عجزت الرؤى التخطيطية عن الاتيان ببدائل أفضل وأجدى للمشهد الاعماري والخدمي والاقتصادي، لانعلم هل ان هيئة المستشارين في مجلس الوزراء و التي لانعرف عدد أعضائها لم تعط مشورة بهذا الاتجاه وتبين لاصحاب القرار الاقتصادي والسياسي ان جدلية الدفع بالاجل مثلما لها نتائج تسريعة، لها أيضاً انعكاسات سلبية على المدى البعيد، حيث يبقى العراق يعاني من ربقة وعبودية الديون، وسوف يبدأ المسلسل ولن ينتهي، ووقائع ديون العراق السابقة خير شاهد على الانعكاسات السلبية جداً والمكبلة للاقتصاد الوطني، حيث نرى انه على الرغم من الحشد الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا ياتجاه شطب وخفض الديون بعد عام ٢٠٠٣، إلا ان البعض مازال غير مقتنع بالمرة بشطب هذه الديون، والفاتورة مفتوحة يدفعها العراق من عائداته النفطية من دون كلل أو ملل، فضلاً عن مايسمى بالديون التجارية التي لم تتوفر لدى السلطات العراقية الحالية قيودها وأصولها وظلت مبهمة والاموال العراقية ظلت هي الاخرى مكشوفة للقاصي والداني لولا الحماية الامريكية لتلك الاموال التي تودع عادة في البنك الفيدرالي الامريكي بحساب باسم البنك المركزي العراقي.

> لانعلم هل ان الجهة التي عملت على اعداد مسودة قانون الدفع بالاجل أخذت بنظر الاعتبار هذه الجدليات، وهل أغفلت عن مديات الانعكاسات السلبية المترتبة جراء عقود الدفع بالاجل، وهل عجزت الرؤى التخطيطية عن الاتيان ببدائل أفضل وأجدى للمشهد الاعماري والخدمي والاقتصادي

ومن هنا فأن تكبيل الاقتصاد العراقي من جديد بديون اخرى بحجة تسريع الاعمار والبناء هي بتقدير كثير من الخبراء والمراقبين حالة غير مجدية، وعلى المدى المتوسط والبعيد فأن نتائج وخيمة ستواجه طرق التنمية في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تحدث في العالم بين الفينة والاخرى والتي ستلقي بظلالها حتما على الاقتصاد العراقي بعد تحوله التدريجي الى فضاءات السوق واندماجه مع الاقتصاديات العالمية.

ولان التبريرات الحكومية تبدو للمتتبع واقعية وواثقة من امكانية تسديد هذه الديون للشسركات المتصدية للعمل في العراق، إلا انها تعد مغامرة وجرأة تحتاج الى كثير من المقومات من اجل تحقيق الاهداف المتوخاة من دون خسارات مستقبلية وانعكاسات اقتصادية تسور الاقتصاد باستحقاقات كان بالامكان ايجاد بدائل غيرها تحقق مسارات التنمية والاعمار والخدمات بشكل سلس وواضح، ولكن المشهد الاقتصادي والخدمي لم يحتمل بعد الكثير من المغامرات وحالات التجريب والاجراءات الترقيعية في ظل الحاجات الملحة للمواطن العراقي.

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | التصحيح اللغوي: مصطفى محمد حامد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف | الاخراج الفني: ديار خالد
الاقتصادي
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون